

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية
التاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبة:
هناء بوجمعة

يوم:19 /06/ 2023

مظاهر التدخل الأوربي في بلاد الشام، ورد الفعل العثماني مابين القرن 19م وبداية القرن 20م

لجنة المناقشة:

صادق بوطارفة	الرتبة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
حاجي فاتح	الرتبة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
كربوع مسعود	الرتبة	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا

السنة الجامعية : 2022-2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان:

الحمد لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث ويسر لي كل الطرق والسبل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف صادق بوطارفة الذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته. كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء اللجنة المناقشة كل بإسمه.

وأتقدم بالشكر لكل شخص ساعدني في إنجاز عملي المتواضع، سواءا من قريب أو من بعيد.

الإهداء:

أهدي عملي هذا إلى أبي الغالي سليمان بوجمعة، رمز العطاء والتضحية من لا يتعب من أجل خدمتنا، داعمي وسندي، وإلى أمي الحنون رمز المحبة والبهجة بوجمعة خيرة.

وإلى قرتا عيناي وفلذتا كبدي إلى أملي في الحياة إلى هدية الرحمان، إلى مصدر قوتي وسبب تألقي ولداي وصديقاي وسندي المستقبلي تميم وقصي.

إلى كل إخواني وأخواتي حفظهم الله، جميعا كل باسمه وأسماء أبنائه وبناته.

وأهدي عملي هذا إلى كل من ساهم في دعمي وتشجيعي على النجاح والتألق.

مقدمة

شهدت مختلف الإيالات العثمانية حالة من الضعف والتراجع خاصة خلال القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرون، ومن أبرزها منطقة بلاد الشام. وذلك يعود لعدة عوامل منها أن القوانين كانت تقوم على المركزية العسكرية واللامركزية الإدارية، كما أن مختلف الإيالات كانت مخترقة من قبل الأوروبين من خلال نظام الملل و الامتيازات، إذ استغل الأوروبيون نظام الملل وحولوه إلى مسألة أقليات، مستفيدين بذلك من الامتيازات الممنوحة لهم لحماية الأقليات. ونظرا لتعاظم التدخل الأوروبي في المنطقة والتزامن مع ضعف الكيان العثماني، فكان رد فعل الدولة العثمانية اللجوء إلى إصدار جملة من الإصلاحات والتنظيمات مست بالأخص بلاد الشام.

أهمية الموضوع:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مظاهر التدخل الأوروبي في بلاد الشام، بواسطة إستغلال الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لمختلف القوى الأوروبية في بلاد الشام، مع إبراز رد الفعل العثماني من خلال القيام بسلسلة من الإصلاحات والتنظيمات.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الموضوعية:الرغبة في التعرف أكثر على طبيعة التواجد الأوروبي في بلاد الشام خلال الفترة المدروسة، واكتشاف الوسائل والأساليب المستعملة للتغلغل داخل بلاد الشام.

تم اختيار منطقة الشام بالتحديد نظرا لأهميتها الجغرافية والحضارية، كذلك لإعتبارها منطقة وصل وربط بين إسطنبول من جهة والمشرق العربي من جهة أخرى، ولكونها من أكثر المناطق استقطابا للامتيازات الأجنبية.

للتعرف على موقف الدولة العثمانية من التواجد الأوروبي في بلاد الشام، وكيف ترجم ذلك من خلال التنظيمات العثمانية ولإبراز موقف الأوروبيين منها.

الدوافع الذاتية:تعود الأسباب الذاتية الفضول العلمي، وميولي للتزود بمعلومات أكثر للتعرف على تاريخ بلاد الشام في المراحل الأخيرة من حكم الدولة العثمانية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- استعراض الأوضاع العامة لبلاد الشام قبيل وأثناء بداية الحكم العثماني للمنطقة.
- إبراز مظاهر استغلال الدول الأوروبية لحالة الضعف العثماني للتدخل في شؤونها الداخلية، مع اتخاذ بلاد الشام نموذجا.ذلك التدخل الذي كان عن طريق مختلف التسهيلات والضمانات الممنوحة لهم فيما يسمى بالامتيازات.
- استعراض موقف الدولة العثمانية من التدخل الأوروبي في بلاد الشام من خلال إصدار التنظيمات العثمانية.

إشكالية البحث:

تسعى إشكالية الدراسة إلى تبيان الظروف المحيطة ببداية التواجد الأوروبي في بلاد الشام مع التركيز عل مظاهر تغلغلهم وتدخلهم في الشؤون الداخلية للمنطقة خلال الفترة المدروسة، مع إبراز موقف الدولة العثمانية من تلك الوضعية.

وبناءا على ماسبق فالإشكالية التي نهدف للإجابة عنها، هي:

ماهي مظاهر التدخل الأوروبي في بلاد الشام خلال الفترة الممتدة مابين القرنين التاسع عشر والعشرون، وفيما تمثل رد الفعل العثماني؟

وهذه الإشكالية قادتني إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- فيما تمثلت أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم العثماني؟

- ماهي أبرز مظاهر التدخل الأوروبي أي أبرز الإمتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوروبية في بلاد الشام؟
- ماهي أهم الإصلاحات والتنظيمات التي عرفتها بلاد الشام؟
- كيف كان موقف الدول الأوروبية من تلك الإصلاحات والتنظيمات؟

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية اقترحت الخطة التالية:

إعتمدت على خطة قوامها مقدمة عرضت فيها التمهيد، دوافع إختيار الموضوع والأهداف المتوخاة بالإضافة إلى إشكالية البحث.تضمن بحثي ثلاث فصول بداية مع الفصل التمهيدي المعنون بأوضاع بلاد الشام قبيل بداية الحكم العثماني، المتكون من أربع مباحث هي:المبحث الأول: الموقع الجغرافي لبلاد الشام وأهميته، المبحث الثاني: سكان بلاد الشام والجاليات الأوروبية، المبحث الثالث: أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم العثماني، المبحث الرابع: ضم وتنظيم بلاد الشام خلال العهد العثماني.والفصل الأول خصصته لمظاهر التدخل الأوروبي في بلاد الشام خلال القرنين 19–و20م، الذي إحتوى أربع مباحث، وهي: المبحث الأول:ماهية الإمتيازات، المبحث الثاني: الإمتيازات الأوروبية في بلاد الشام، المبحث الثالث: إنعكاسات الإمتيازات على بلاد الشام والدولة العثمانية، المبحث الرابع:أمثلة عن التدخلات الأوروبية في بلاد الشام.والفصل الثاني متعلق برد الفعل العثماني من التدخلات الأوروبية في بلاد الشام خلال القرنين 19–و20م، وتشكل من أربعة مباحث: المبحث الأول:ماهية الإصلاحات العثمانية، المبحث الثاني:أسباب وخصائص الإصلاحات العثمانية، المبحث الثالث: أهم الإصلاحات العثمانية في بلاد الشام، المبحث الرابع: موقف الأوروبيون من الإصلاحات في بلاد الشام.

وأنهيت بحثي بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج المتوصل إليها مُحاوِلة بذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

منهج البحث: تم الاعتماد على منهجين هما:

• المنهج التاريخي: وذلك لكونه الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع، فهو يصف ويسجل وقائع وأحداث الماضي، يدرسها، يفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية بقصد التوصل إلى حقائق تساعدنا على فهم الحاضر واستشراف بالمستقبل.

• المنهج الوصفي: باعتباره الأكثر استخداما في الدراسات التاريخية، فهو يدرس الظاهرة أو الموضوع باستخدام الوصف العلمي والاعتماد على الدلائل والبراهين.

الدراسات السابقة:

إن هذا الموضوع يحتوي على العديد من المصادر والمراجع المتنوعة، ومن أهمها:

وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، حيث ساعدني في مايخص المبحث الأول في تحديد الإطار الجغرافي لبلاد الشام ، ونفس الأمر فيما يخص كتاب حسين عطوان، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي.

كما استفدت من كتاب، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، لمؤلفه الغالي غربي في دراسة أوضاع وتنظيم بلاد الشام قبيل الحكم العثماني وأثناء الحكم العثماني.

ووضفت كتاب، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية 1839-1914م، في تسليط الضوء على أبرز الامتيازات التي منحت للأوروبيين في بلاد الشام، وإعتمدت على كتاب عبد العزيز محمد عوض، التنظيمات العثمانية في الولايات العربية، لدراسة أهم الإصلاحات والتنظيمات العثمانية في بلاد الشام، ورجعت في ذلك إلى كتاب جميل موسى النجار " الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917م.

كما إستعنت بدراسات أكاديمية سابقة، ، لأخذ فكرة عن الموضوع، نذكر منها:

غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر.

قاري ياسر بن عبد العزيز محمود، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.

نجم الدين مصطفى محمد، الدساتير والقوانين العثمانية..الجذور والتوجه الجديد، شهادة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، قسم القانون، كلية القانون والسياسة كوبنهاجن، الدنمارك.

ومما صعب عليّ عملية إنجاز بحثي أن معظم المصادر والمراجع تتطرق للموضوع بصورة عامة حول الدولة العثمانية ككل أو المشرق الإسلامي، إلا عدد قليل خصص لدراسة جوانب وجزئيات حول بلاد الشام.

الفصل التمهيدي:

أوضاع بلاد الشام قبيل بداية الحكم العثماني.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لبلاد الشام وأهميته.

المبحث الثاني: سكان بلاد الشام والجاليات الأوروبية.

المبحث الثالث: أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم العثماني.

المبحث الرابع: ضم وتنظيم بلاد الشام خلال العهد العثماني.

المبحث الأول:الموقع الجغرافي لبلاد الشام وأهميته:

أ- الموقع الجغرافي لبلاد الشام:

أطلق العرب تسمية سورية بلاد الشام، ويذكر ياقوت الحموي عدة تفسيرات لتلك التسمية فيقول " سميت بذلك لكثرة قراها وتداني بعضها من بعض، فشبهت بالشامات، ويقال سميت بذلك لان قوما من كنعان بن حام خرجوا عند التفريق فتشاءموا إليها، أي أخذوا ذات الشمال، فسميت الشام لذلك.ويقال سميت الشام بسام ابن نوح لأنه أول من نزلها فجعلت السين شينا لتغيير اللفظ العجمي.[1]

ويحدد محمد كرد علي حد الشام (ينظر إلى الملحق رقم 1)[2]، بأنه تنتهي بسفوح جبال طرطوس المعروفة بالدروب عند العرب، أخذا إلى ماوراء خليج الإسكندرونة لجهة أرض الروم، وكان جبل السياح حدا بين بلاد الشام والروم، ويقول الإدريسي:ومن السويدية إلى جبل رأس الخنزير عشرون ميلا، وعلى هذا الجبل دير كبير هو أول بلاد الأرمن واخر بلاد الشام....كما أن أيلة هي اخر الحجاز وأول الشام، فالعريش أو رفح أو الزعقة هي حد الشام الجنوبي الغربي، ومعان نصفها للشام ونصفها للحجاز.[3]

امتدت بلاد الشام من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، أما عرضها فمن جبلي طيء من نحو القبلة إلى بحر الروم (البحر المتوسط، وهي خمسة أجناد، جند قنسرين، وجند دمشق، ونجد الأردن وجند فلسطين وجند حمص.

---

[1] حسين عطوان، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الاموي، دار الجيل بيروت لبنان، ط11408هـ-1987م، ص 19.

[2] ملحق رقم 1، خريطة بلاد الشام.

[3] وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين (السكان والإقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني في وثاق الدبلماسية الفرنسية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 3، 2013، ص 38.

كما استخدم لفظ سورى، أو سورية المرادف لبلاد الشام، وكانت تطلق على المناطق الممتدة من طورس شمالا وسيناء وخليج العقبة جنوبا، والبحر المتوسط غربا، وبادية الشام شرقا.[1]

ويحدد الأصطخري وهو أقدم الجغرافيين العرب حدود بلاد الشام فيقول " أما الشام فإن غربيها بحر الروم، وشرقيها البادية من أيلة إلى الفرات، ثم من الفرات إلى حد الروم، وشماليها بلاد الروم، وجنوبيها حد مصر، وتيه بني إسرائيل وأخر حدودها مما يلي مصر رفح، ومما يلي الروم الثغور.[2]

وذكر بعض المحدثين أن بلاد الشام تمتد من جبال طوروس إلى سيناء على نحو ثمانمائة كيلومتر طولا، ويقدر عرضها حوالي مائة وخمسين كيلومتر.

وتعتبر بالس أول مدن الشام على الحدود الشرقية، على حدود نهر الفرات، وأما الحدود الشمالية فكانت متغيرة وغير ثابتة لأسباب سياسية، وبسبب الحروب المستمرة.

ويمكن تلخيص الموقع الجغرافي لبلاد الشام، أنها تمتد من جبال طوروس شمالا حتى صحراء سيناء جنوبا، ومن البحر الأبيض المتوسط غربا إلى نهر الفرات شرقا.[3]

---

[1] محمد علي الأحمد، سقوط الخلافة عرب بلاد الشام والدولة العثمانية، دار الإسراء للنشرو التوزيع، دار حمورابي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م، ص58.

[2] حسين عطوان، المرجع السابق، ص 20.

[3] خالد أحمد سلمي زنيد، التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، مذكرة استكمال درجة الماجستير، إشراف:فالح صالح حسين، قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 1992،ص25.

ب- **أهمية الموقع الجغرافي لبلاد الشام:**

تعتبر منطقة استقطاب للجماعات البشرية، نظرا لوفرة المجاري المائية والتربة الخصبة، بالإضافة إلى الموقع المتميز، كما هو الحال في فلسطين وسوريا.[1]

وكانت بلاد الشام من أهم الولايات العثمانية، لامتداد مساحتها الترابية، ومركزها الإستراتيجي والروحي.[2]

امتازت المنطقة بجمال الموقع وكثرة المناطق البهية والأشكال الزاهية الشهية. كما أنها تمتاز بتنوع تضاريسي كبير، فهي كثيرة الجبال مثل:جبل لبنان، جبل الشيخ، بالإضافة إلى السهول الخصبة، كسهول حمص والشام، ومرج ابن عامر، وسهول عكا وحوران، مع وجود الأنهار كنهر حلب، ونهر كلب، ونهر البطاني، ونهر الأردن.ووجود بحيرات مثل:بحيرة أنطاكية، بحيرة طبرية.[3]

المكانة المهمة للمدن الشامية وخاصة حلب ودمشق، وذلك لاعتبارها بوابة للطريق التجاري إلى بغداد، ونتيجة لامتلاك بلاد الشام لعدة موانئ نشطة مثل:اللاذقية، بيروت، وعكا[4].

احتلت بلاد الشام موقعا استراتيجيا على شبكة المواصلات العالمية، فبضها كان مستخدم منذ القدم، كالطريق الذي يخترق سوريا من الشمال إلى دمشق، ثم إلى بصرى

---

[1] عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية عاكول الصالحي، سيداتي ولد اللداه، مطابع الأرز، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ-1999م،ص 26،25.

[2] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1918، ص81.

[3] ماكاريوس شاهين، حسر اللثام، عن نكبات الشام (وفيه مجمل أخبار الحرب الأهلية المعروفة بحوادث 1860 مع تمهيد وصف البلاد الجغرافي والسياسي)، ط1، 1895م، ص ، ص3، 9، 10.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 103-105.

ودرعا، ومن درعا إلى غرب البحر الأبيض المتوسط، وتتفرع تلك الطرق حتى تربط معظم بلاد الشام.[1]

المبحث الثاني:سكان بلاد الشام والجاليات الأوروبية:

أ- سكان بلاد الشام:

قدر عدد سكان بدو بلاد الشام مابين 1832–1833م، حوالي مليون وعشرون ألف نسمة، بمجموع حوالي مئة واثنان ألف خيمة، وتضم عدة عشائر

أهمها (عشائر العمور، الحسنة، والدعلي، السرحان، السردية، بني صخر، السلكة، الجملان، المصالحة، الفدعان، السباع، الهوالرج....).[2]

وعرف عدد السكان في بلاد الشام (ينظر إلى الملحق رقم 2)[3] تطور ملحوظ، حيث بلغ عام 1977م حوالي 3669000نسمة بالنسبة لسكان المدن، مقابل 4067000 نسمة بالنسبة لسكان الأرياف. ومن أهم المدن التي عرفت كثافة سكانية كبيرة نذكر:مدينة الرقة9.8، سوريا 3.3، دمشق 836.6 ألف نسمة، حلب 639.4 ألف نسمة، حمص 215 ألف نسمة، اللاذقية 125.7 ألف نسمة، حماه 137 ألف نسمة.[4]

ومع نهاية القرن الثامن عشر قدرت الكثافة السكانية في حلب بحوالي ثلاثة مائة وعشرون نسمة على الهكتار، وفي دمشق قدرت بمئين وثمانية وثمانون نسمة في الهكتار الواحد.[5]

---

[1] خالد أحمد سلمي زنيد، المرجع السابق، ص،ص 30، 31.

[2] مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، معهد الإنماءالعربي، مكتبة مؤمن قريش، ط1 1986م، بيروت، ص62–63.

[3] ملحق رقم 2، جدول إحصائي يوضح مساحة وسكان الولايات والسناجق العثمانية التي تشكل سورية الطبيعية.

[4] مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص ،ص،80–81.

[5] أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر:لطيف فرج، دار الفكر القاهرة، ط1، 1991، ص 50.

في أواخر القرن التاسع عشر قدر عدد سكان بلاد الشام بحوالي 330000 نسمة بما فيهم البدو، وكان عدد المسلمين 1200000 نسمة مسلم سني، أما الشيعة فقدر عددهم بحوالي 50000نسمة. أما المسيحيون فكانوا مقسمين إلى مجموعتين الأولى تابعة لبابا روما وعددها حوالي 600000 نسمة، وتضم الموارنة، الكلسانيين، الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك، أما المجموعة الثانية فهي لا تتبع البابوية وعددها حوالي 400000 نسمة، وتضم الأرمن، الجريجوريون، اليعقوبيون، كما قدر عدد البروتستانت بالالاف، أما اليهود فبلغ عددهم حوالي 100000 نسمة منتشرين في دمشق، حلب، المدن الساحلية، خاصة فلسطين.[1]

ب- الجاليات الأوروبية في بلاد الشام:

بدأ توافد الجاليات[2] الأوروبية إلى بلاد الشام بشكل محتشم خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ليتزايد فيما بعد.وكانت تلك الجاليات تشكل مايشبه جمهوريات صغيرة داخل تراب الدولة العثمانية، حيث كان لهم حكام وإداريون خاصين بهم.[3]

وكانت الدول الأوروبية تطلق تسميات على جاليتها في الدولة العثمانية مثل:أمة nation بالنسبة للجالية الفرنسية، وتسمية مستعمرة Colonia جالية البندقية، factory للجالية الإنجليزية.

وكانت الجاليات الأوروبية التي تعيش داخل الدولة العثمانية مرتبطة بالدولة الأم، تلك الأخيرة التي كانت توجهها، فمثلا الجالية الفرنسية في بلاد الشام كانت تدار من قبل

---

[1] محمد أنيس، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514-1914م، كلية الأدب جامعة القاهرة، دار الجيل 14 قصر اللؤلؤة الفجالة، القاهرة، ص 222.

[2] جمع جاليات و جوال,: جماعة من الناس من موطن واحد تعيش في وطن جديد غير وطنهم الأصلي "الجاليات العربية في أوروبا". أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة, مج1، ط 1(2008م)، ص388.

[3] ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 1989م.ص ،ص533-534.

السلطات في مرسيليا.[1]أما انجلترا فكانت شركة الليفانت [2]هي التي تشرف على تجارة جاليتها في الدولة العثمانية.[3]

تعاملت الدولة العثمانية مع الجاليات الأوروبية التي تعيش تحت رايتها وفق نظام الملل[4]، فتعامل الأمة الفرنسية أو الجالية البندقية كالملة الأرثوذكسية أو اليهودية، أي نحها نوع من الحكم الذاتي.

أهم الجاليات الأوروبية في بلاد الشام:

1- جالية البندقية:

كانت تخضع في بلاد الشام من حيث التنظيم والإدارة إلى قرارات "المجلس الكبير"، الذي إهتم بسن القوانين فكان بمثابة السلطة التشريعية، كما خضعت الجاليات "لمجلس الشيوخ" (السناتو أو البريغادي" ومن مهامه الإشراف على الشؤون المالية (فرض الضرائب، المعاهدات، الإشراف على الإمتيازات التي تمنه لهم من قبل الدولة العثمانية..)، كما يشرف المجلس على تسلم التقارير الأسبوعية التي يدونها سفراء وقناصل البندقية في القسطنطينية وسورية.

---

[1] ليلى الصباغ، المرجع السابق ص،، ص 534، 535، 539.

[2] الليفانت:شركة الشرق الأدنىlevant، شركة بريطانية أنشأت بموجب معاهدة بين بريطانيا والدولة العثمانية1581م.الغالي غربي، المرجع السابق، ص101.

[3] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 539.

[4] الملة هي جماعة تتألف من المواطنين المحليين لا من الأجانب خاضعة للباب العالي ,لها ديانة محددة تنتمي إلى أصل عرقي واحد ,و تكون وحدة سياسية اجتماعية مستقلة أو (نظام الملل) أو هو تقليد عرفي نشا بين الطوائف غير الإسلامية في الأقاليم التي كانت تحكمها الدولة العثمانية و بين السلطات الحكومية. خالد عب القادر الجندي , أبحاث في تاريخ الدولة العثمانية , ج2, أكساد , أنقرة , 2020, ص 22.

وكان لهذا الإشراف المحكم الذي فرضته حكومة البندقية على جالياتها ومتابعتها لهم، الأثر الكبير لازدهار حياة جالية البندقية ونشاط أعمالها. [1]

2- **الجالية الفرنسية:**

كان يشرف على شؤون الجاليات الفرنسية القناصل مع مساعدة "مجلس البلدية"، حيث يشرفون على إدارة الإسكالات، وكان القناصلة ينتخبون كل سنة، ويشترط أن يكونوا من أشراف مرسيلية، وبعدها قرر مجلس البلدية تعيين أربعة قناصل، وكان يستحسن أن يكونوا الأكثر خبرة في مجال التجارة، وكانت مهمتهم هي الإشراف على تجارة الجاليات الفرنسية، بالإضافة إلى تقديم التقارير والمذكرات حول أوضاع الدولة العثمانية لمجلس البلدية الملك الفرنسي، تث تأسس سنة 1608م " المكتب الخاص لإدارة أعمال التجارة وسيرها"، بعدها تأسست " غرفة تجارة مرسيلية".

إذا الجالية الفرنسية في بلاد الشام كانت تسير من قبل سلطات مرسيلية، هاته الأخيرة التي تتلقى التعليمات من الملك. وبالمقارنة مع البنادقة فإن إسكالات التجارة الفرنسية في سورية لم تنظم بشكل دقيق وذلك لضعف الإدارة المركزية وتبعثر وتشتت عملها.

3- **الجالية الإنجليزية:**

كانت شركة الليفانت منذ 11سبتمبر 1581م هي التي تحتكر التجارة الإنجليزية مع الدولة العثمانية، فهي المشرف الأساسي على تجارة الإسكالات ونشاط الجالية الإنجليزية، في البداية ضمت الشركة إثنى عشر تاجر، ليصل سنة 1661م إلى حوالي 119 تاجر، وأصبحت تسمى "شركة تجار إنجلترة المتاجرين في بحار الليفانت، وتلك الشركة كانت منظمة على النحو التالي:يشرف عليها حاكم ونابه، بالإضافة إلى ثمانية عشر مساعد يتم انتخابهم سنويا في الأسبوع الأول من فيفري كل سنة.

---

[1] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص، ص 535-537.

كانت المحكمة العامة هي المشرفة على تعيين القناصل ونوابهم، كما تشرف على عملية نقلهم إلى مناطق الامتيازات التي تشرف عليها الشركة.

ونظرا لبعد المسافة بين إنجلترا والدولة العثمانية حيث كانت تستغرق عملية تبادل المراسلات والتقارير حوالي خمسة أشهر، لذلك كانت تترك حل بعض الأمور والقضايا للتجار في الإسكالات.[1]

4- الجالية الهولندية:

أشرف على تجارتها وعلى جاليتها غرفة التوجيه التجاري التي أنشأت في النصف الأول من القرن السابع عشر، وكانت تتشكل من ستة نواب وكاتب سجل حيث كانوا من التجار.ولم يكن الأمر حكرا على فئة معينة بل كان باب التجارة مفتوح لكل التجار شريطة الإلتزام بشروط " غرفة أمستردام"، الغرفة التجارية الهولندية.[2]

---

[1] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 543.

(2) المرجع نفسه، ص ،ص 543-546.

المبحث الثالث:أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم العثماني:

كان لسقوط بغداد 1258م على يد المغولي هولاكو، أثر سلبي على منطقة المشرق الإسلامي عامة وبلاد الشام خاصة.حيث زاد ذلك من تفكك الوحدة السياسية للمنطقة إذ أصبحت عبارة عن مجموعة من الإمارات والدويلات المتناحرة.وفي خضم تلك الأحداث برزت دولة المماليك في بلاد الشام ومصر (1250–1517م)، تلك الأخيرة التي انقسمت إلى دولتين هما دولة المماليك البحرية 1250–1382م، والثانية هي دولة المماليك البرجية 1382–1517م.

ومن أشهر ملوكها الظاهر بيبرس(1260–1278) الذي استطاع محاربة الإمارات الأيوبية في بلاد الشام، وصد هجمات الفرنجة وأعاد الخلافة العباسية إلى القاهرة.

ومع بداية حكم دولة المماليك البرجية بدأ الضعف ينخر جسم دولة المماليك حيث تعرضت لمصاعب سياسية واقتصادية عجلت في سقوطها وسيطرة الحكم العثماني على بلاد الشام.

لقد تضافرت عدة عوامل ساهمت في ضعف دولة المماليك، أهمها أنها بدأت تفقد صفة الدولة العسكرية، وذلك لإهمالها التدريبات العسكرية، وابتعاد الجيش عن المعارك.واهتمامهم بالأمور الداخلية من صناعة وتجارة.[1]

كما ساهم في ذلك تراجع مكانة الدولة بسبب ضعف الخلفاء العباسيين الذين كانوا تحت سيطرة حكام الممالك، وانتشار الفساد، الرشوة والمحسوبية بين أفراد الطبقة الحاكمة.

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 53، 54.

كما زادت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها المنطقة بعد تغير الطرق التجارية واكتشاف رأس الرجاء الصالح[1] 1492م من تدهور أوضاع الدولة، حيث لجأ حكام الدولة إلى فرض الضرائب، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي زاد من سخط الطبقات الاجتماعية، ومع تعاظم صيت الدولة العثمانية انتشرت محبتهم بين أوساط المجتمع المملوكي وتكونت فئات موالية للعثمانيين.[2]

---

[1] رأس الرجاء الصالح، هو رأس القارة الأفريقية. يشبه رأس الرجاء الصالح رأساً محدباً. الاعتقاد الخاطئ عند الناس هو أن رأس الرجاء الصالح يقع في أقصى الجنوب من القارة الأفريقية، وأنه هو الذي يفصل بين كل من الحيط الهندي والمحيط الأطلسي، إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث يقع رأس الرجاء الصالح، على مسافة تبعد تقريباً حوالي 150 كيلو متراً، إلى الغرب من رأس أقولاس. ورأس أقولاس هو ما يفصل بين كل من المحيطين الهندي والأطلسي، وهو الذي يقع في أقصى نقطة في جنوب القارة الأفريقية، وهو أيضاً يبعد عن كيب تاون مسافة تقترب من 170 كيلو متراً تقريبا. علي احمد فليفل , التاريخ السياسي و العنصري لمستعمرة رأس الرجاء الصالح، المكتب المصري للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1998, ص 11.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص55.

المبحث الرابع:ضم وتنظيم بلاد الشام خلال العهد العثماني:

أ- ضم بلاد الشام إلى الدولة العثمانية:

كان لتوجه العثمانيين للتوسع اتجاه الشرق عدة عوامل سياسية، إستراتيجية، اقتصادية، دينية بل مذهبية.

وتعود أسباب التوسع على حساب المماليك على بلاد الشام إلى أنه كان صراع حول إمارة البستان بالإضافة إلى إيواء المماليك لشخصيات معارضة للسلطان العثماني مثل الأمير"جم ابن محمود الثاني وابن أخ السلطان سليم الأول كذلك لخشية العثمانيين من حدوث تقارب مملوكي صفوي ضد الدولة العثمانية، كما اتهم العثمانيون المماليك بإعاقة نقل مؤنهم إلى جبهة القتال، كما اتهم المماليك العثمانيين بإعاقة تجارتهم.[1]

ومن أسباب النزاع بين الدولة العثمانية و دولة المماليك نذكر:الخلاف حول ترسيم الحدود بين الدولتين في طرطوس، حيث تأرجح ولاء سكان تلك المنطقة بين العثمانيين والمماليك فأراد السلطان سليم الأول حسم الأمر لصالحه بضمها للدولة العثمانية، كذلك بسبب إيواء السلطان المملوكي قنصوه الغوري لأمراء عثمانيين هاربين أهمهم الأمير أحمد أخ السلطان سليم الأول، بالإضافة إلى الموقف الغير الودي الذي وقفه الغوري في حرب العثمانيين مع الصفويين حيث أنه لم يلتزم الحياد التام.[2]

---

(1) أحمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516–1916م، كلية الآداب جامعة عين شمس، مصر العربية للنشر، ط1، 2002، ص ص25، 26.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكات، الرياض، ط1، 1996م، ص29.

فكانت المواجهة بين الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم الأول، والجيش المملوكي بقيادة قنصوه الغوري في معركة مرج دابق شمال حلب في 24 أوت 1516 فتمت السيطرة على حلب في أوت، ودمشق في أكتوبر و وقعت فلسطين كلها بين يدي العثمانيين.[1]

واستخدم العثمانيون في هذه المعركة المدفعية والبنادق، بدلا من مواجهة المماليك بأسلوب الفروسية الخاص بهم، ويذكر أن الغوري حاول إدخال المدفعية والأسلحة النارية إلا أن الأمراء المماليك سخروا من تلك الأسلحة.كما انحاز أحد الولاة وهو والي حلب خاير بك إلى السلطان سليم، وقد تطلب الانتصار العثماني ساعة واحدة.[2]

وسقطت المدن الكبرى في بلاد الشام في يد السلطان سليم الأول دون عناء، حيث بقي السلطان في حلب مدة ثمانية عشر يوم لترتيب قواته، ثم مضى عبر واد بعلبك فسيطر على حماه وحمص ثم بسط نفوذه على دمشق وأقام بها قرابة شهرين.[3]

ب- **التنظيم الإداري لبلاد الشام:**

بدأت ملامح التنظيم أو التقسيم العثماني بشكل جلي خلال عهد السلطان مراد الثاني(1574-1595م)، حيث قسمت الإمبراطورية العثمانية إلى إيالات[4] أو باشاوات،

---

(1) أندريه ريمون، المصدر السابق، ص21.

(2) جين هاثاواي، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516-1800م، تر:محمد شعبان صوان، دار الروافد الثقافية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2018،ص،ص72-73.

(3) صبحي عبد المنعم محمد، الرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين، العربي للنشر، القاهرة، ص110.

(4) مصطلح إداري من العصر العثماني قبل إلغاء الإنكشارية، يقصد به الولاية، والولاية بحسب قانون نامة وحدة إدارية يرأسها الباشا أو الوالي، وهو من رتبة الوزير، والولاية بدورها كانت مقسمة إلى سناجق، والسنجق الواحد إلى قائمقاميات، والقائمقامية إلى عدد من النواحي. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، 1416هـ-1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 58.

وكل إيالة مكونة من سناجق[1] أو ألوية، وتلك الأخيرة قسمت إلى وحدات إدارية أصغر مساحة سميت بالأقضية، والأقضية مقسمة إلى نواحي.وقدر عدد الإيالات العثمانية حوالي ستة وثلاثون إيالة، اثنتي عشر منها إيالة عربية.[2]

في البداية حافظ العثمانيون على التقسيم الإداري المملوكي لبلاد الشام، حيث كانت مقسمة إلى ست مقاطعات، كانت تسمى بالنيابة، ولما فتحها سليم الأول قسمها إلى ثمانية سناجق.[3]

كانت بلاد الشام مقسمة إلى أربع إيالات أو ولايات، وهي:إيالة حلب، إيالة دمشق، إيالة صيدا أو بيروت و أخيرا إيالة القدس الشريف.[4]

وهناك من يرى أن بلاد الشام قسمت إلى ثلاث ولايات وكل ولاية مقسمة إلى سناجق وكان التقسيم الإداري في بلاد الشام كالتالي:ولاية الشام وامتدت من بلدة معرة النعمان إلى العريش على الساحل المتوسطي، دمشق إلى العريش، وكانت تشمل عدة سناجق هي:سنجق دمشق، سنجق غزة، نابلس، صفد، عجلون، اللجون، الشوبك، تدمر، صيدا، وسنجق بيروت.

أما الولاية الثانية فهي ولاية حلب التي ضمت سنجق، أضنه، منيح، معرة النعمان، سنجق كلس.

---

[1] كان التقسيم الإداري في الدولة العثمانية , يشير هذا المصطلح في اللغة العربية" العلم الراية " و هو ما يعادل لواء بالعربية.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 79.

[3] المرجع نفسه، ص81.

[4] يسرى محمد عبد الهادي الحنفي، أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف د عمر سالم بابكور، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001م، ص43.

والولاية الثالثة هي طرابلس وهي بدورها ضمت سنجق حماه، سنجق حمص، السلمية، اللاذقية، الحصن. وكان الهدف من هذا التقسيم الإداري تسهيل وتذليل العمل الإداري، وحتى تتحكم الدولة العثمانية أكثر في الأقطار الخاضعة لها.

وسنة 1660م أنشأت إيالة رابعة نتيجة لثورة فخر الدين المعني [1]الدرزي في لبنان، وهي إيالة صيدا، كما أن لبنان إستقل ذاتيا بعد مذابح 1860 وأصبح يعرف بمتصرفية[2] أوسنجقة لبنان.

وتم إنشاء سنجقية بيت المقدس عام 1881م، وذلك لأهميتها، وعام 1888م أنشأت ولاية جديدة في بيروت ضمت (سنجق اللاذقية، طرابلس، عكا، نابلس، صور، صيدا ومرجعيون).[3]

لم تكن التقسيمات ثابتة بل متغيرة حسب الظروف والمستجدات.[4]

---

(1):فخر الدين المعني الثاني أو فخر الدين الثاني بن قرقماز (1635 – 1572)، هو إبن الأمير قرقماز من المعني الدزي والأميرة نسب. وهو أحد أمراء لبنان وحاكم جبل الشوف، حكم المناطق الممتدة بين يافا وطرابلس، مكث في الحكم بين عامي 1590 و 1625. يختلف المؤرخين بدينه وطائفته بين سني ودرزي وماروني، ولكن الغالب أنه درزي. اسراء شريف جيحان , سياسة الامير فخر الدين المعني تجاه الدول الاوروبية , مجلة التراث العلمي , العدد 2, بغداد , 2015, ص 129.

(2) اقتصر لجبل بموجب نظامه سبعة اقضية هي كورة و ابترون و كسروان و المتن و الشوف و جزين و زحلة و مديرتين مباشرة بالحكم اسوة بالاقضية و هما دير القمر و الهرمل , فكانت حدود جبل لبنان طرابلس شمالا و صيدا جنوبا بالبقاع بعلبك شرقا و بيروت و البحر المتوسط غربا. يوسف حكيم، بيروت و لبنان في عهد ال عثمان، دار النهار، ط4 , بيروت، 1991، ص13.

(3) محمد أنيس، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514–1914كلية الاداب جامعة القاهرة، مكتبة الأنجلوالمصرية، دار الجيل للطباعة، ص221م

[4] عبد الفتاح حسن أبو علية، الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، الرياض، 2008، ص223.

كان لكل إيالة وال مستقل يأخذ أوامره من الباب العالي، وكانت كل الإيالات تخضع عسكريا لسلطة قائد عام مقيم في دمشق الشام. مشير العرضي الهمايوني الخامس وكانت مهامه إدارة شؤون الجندية لسورية.

ولكل إيالة مجلس شورى يترأسه الوالي يتكون من علماء مسلمين، أهل النفوذ، الوجهاء، الباشا ومن مهام هذا المجلس هو النظر في أحوال الجند والأمور المالية.

أما فيما يخص القضاء فكان النظر في القضايا الجنائية من مهام القاضي باشي وكان مقره باب سراي الأميرية، ثم باتفكجي باشي وكانت كل طائفة تحكم حسب تقاليد دينها.[1]

[1] سهيل زكار، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر روايات تاريخية معاصرة لحوادث عام 1860 ومقدماتها في سورية ولبنان، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق –حلبوني، 2006، ص 57.

الفصل الأول:

مظاهر التدخل الأوروبي في بلاد الشام خلال القرنين 19- وبداية القرن 20م

المبحث الأول:ماهية الامتيازات.

المبحث الثاني:الامتيازات الأوروبية في بلاد الشام.

المبحث الثالث:انعكاسات الامتيازات على بلاد الشام والدولة العثمانية.

المبحث الرابع:نماذج عن التدخلات الأوروبية في بلاد الشام.

المبحث الأول:ماهية الامتيازات:

أ- تعريف الامتيازات:

1- لغة:

جمع إمتيازات ،مصدر إمتاز ،وتعني تمكين شخص أو جماعة من القيام بعمل دون سواهم ،عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية بكابوت "caput" وكابتال "capital" .[1]

2- اصطلاحا:

فهي مجموعة الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى، بناءا على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينها[(2)].

وفي تعريف آخر هي معاهدات رسمية تضمنت بنودا مختلفة المضامين تحتوي قوانين ونظم استخدمتها الدولة العثمانية مع هؤلاء الأجانب المقيمين في أراضيها، وذلك من اجل ممارسة نشاطها وشعائرها الدينية، وتنقلاتها البحرية، وحتى لا تحدث بينهم صراعات مع السكان المحليين، جاءت الامتيازات الأجنبية كأسلوب تنظيمي ينظم الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية كما يساعد على تسهيل العلاقات مع الدول الأجنبية[(3)].

لكنها استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية لتعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول أجنبية، فيما يتعلق بالمصطلح اختلفت حوله الآراء وهناك تعريفات أخرى منها:

---

[1] أحمد مختار عمر،المرجع السابق ،ص 2145.

[(2)] العريض وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدول العثمانية وأثارها، دراسات-العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 24، ع 1، الجامعة الأردنية-عمادة البحث العلمي، 1997، ص 145.

[(3)] إياد ناظم جاسم، الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، ص 1-2.

فيعتقد الغربيون أن كلمة capitulation تعني خضوع المسيحي واليهودي لإرادة المسلم ولكي يحصل على السلام، ومن جهة أخرى يرى المؤرخون الشرقيون أنها تعني خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية[1].

أما قاموس التاريخ التركي، فانه يعرف الامتيازات بأنها معاهدة تجارية تعود إلى سنة 942هـ/1536م، وذلك عندما حصلت الدول الغربية على امتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة في الموانئ العثمانية، والتحاكم إلى القوانين الأوروبية، وحرية العبادة والتحرر من الضرائب العثمانية.

بينما عرف الباحث إسماعيل ياغي الامتيازات الأجنبية بأنها قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية[2].

أما عن مسارها التاريخي فإننا نجدها تتعامل بهذا النظام منذ المرحلة الأولى من تاريخ تأسيسها، أما عن طبيعة الامتيازات فقد كانت في معظمها ذات طابع تجاري، منها المعاهدة التي عقدتها الدولة العثمانية مع جمهورية راجوسا الايطالية 1365 والرامية إلى إحياء تجارة الشرق.

كما حصلت جنوة الايطالية أيضا على امتيازات لها نفس الطبيعة التجارية من طرف الدولة العثمانية، وحتى اغلب الامتيازات الأخرى الممنوحة كانت اغلبها تجارية[3].

---

[1] الثقفي يوسف بن علي رابع، معاهدة الامتيازات العثمانية- الفرنسية لعام 941هـ-1535م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مج 6، ع6، جامعة أم القرى-كلية الشريعة الإسلامية، 1982، ص 147.

[2] قاري ياسر بن عبد العزيز محمود، ، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الثقفي يوسفي بن علي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2001، ، ص ،ص95-97.

[3] عمر لطفي بك، الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، مصر، 1322هـ، ص ، ص12-18.

ب-أنواع الامتيازات:

تنوعت الامتيازات في التاريخ القديم والحديث منها:

الامتيازات التجارية:التي تشمل منح حرية التجارة وحرية الاستيراد، التصدير والإعفاء من أصناف الضرائب، والرسوم الجمركية وحرية سير السفن التجارية لصاحب الامتياز.

الامتيازات الدينية:حرية الدين والعبادة في الكنائس والمحلات المقدسة[1] وممارسة الشعائر الدينية المختلفة، وحرية انتخاب المجالس الدينية ورؤسائها وقد منحت كثيرا من الكنائس والمعابد المسيحية واليهودية والقنصليات الأجنبية هذا الحق في حمل المسؤولية ورعاية مواطنيها.

النوع الأخر هو **الامتيازات الحقوقية:**التي تفيد في تحقيق الأمن، ومنح الحصانة للحفاظ على حقوق الأجانب وأموالهم بحيث يبقى الأجنبي مرتبطا بقوانين وطنه، وتتم محاكمته أمام بلاده، أو تحت إشراف موظفين من دولته، وقد لعبت القنصليات الأجنبية دورا أساسيا نتيجة للامتيازات[2].

لقد سلكت الامتيازات في التاريخ مسالك مختلفة في الجوانب الاقتصادية، السياسية والعسكرية ولهذه الامتيازات صور مختلفة نذكر منها:

الامتيازات الفردية:تمنحها الدولة للأجانب في نواحي مختلفة، كحسن المعاملة والحماية، ومظاهر الإعفاءات المختلفة، وقد ظهر هذا النوع بشكل واضح منذ بدايات الدولة الإسلامية.

---

[1] لطفي عمر بك، المرجع السابق، ص 16.

[2] العريض وليد صبحي، المرجع السابق، ص 145.

الامتيازات المتبادلة:ممنوحة إلى رعايا الدول بالمثل، وقد وجد في التاريخ القديم، أمثلة كثيرة عن هذا النوع في تواريخ روما وبيزنطة.

الامتيازات القهرية (الجبرية):وهذا النوع حصلت عليه الدول القوية في ميادين السياسة، الاقتصاد، الدين بقوة السلاح بشكل خاص وقد نظمت الدول القوية هذه الامتيازات لتحقيق مصالحها الخاصة بواسطة المعاهدات السياسية والتجارية التي جاءت نتيجة الانتصارات العسكرية، أو التهديد بقوة السلاح[1].

ت-دوافع منح الامتيازات:

1- الدوافع الاقتصادية:

لقد كان الوضع السياسي المعقد الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية، في علاقاتها مع الدول الأوروبية من جهة والدولة الصفوية من جهة أخرى، أثرا كبيرا انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية، وتراجع مداخليها سواء داخليا أو خارجيا، كذلك أصبحت تواجه أخطارا البرتغاليين، وتطويقهم البحري الذي استهدف المحيط الهندي.

كما أنهم عملوا على تحويل طريق التجارة، وبالتالي تضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند، زيادة إلى تحالف البرتغاليين مع الصوفيين، وفي تلك الظروف عرفت الدولة العثمانية انخفاضا كبيرا في حركة التجارة البحرية بين الموانئ الإفريقية الواقعة على الساحل الشرقي للجزيرة العربية، كل هذه الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، جعلها تعقد معاهدات مع الدول الأوروبية، من اجل منحهم امتيازات تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، من خلال تنشيط اقتصادها خاصة الجانب التجاري[2].

---

(1) العريض وليد صبحي، المرجع السابق، ص 146.

(2) صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2014، ص ص 104-112.

2- **الدوافع السياسية:**

سعى السلطان سليمان القانوني [1]إلى استغلال تلك الظروف التي كانت تعانيها أوروبا من صراع وتنافس كبيرين من اجل تزعمها العالم، وقد كان قائما بين أسرتي آل فالوا التي كان يمثلها الملك الفرنسي فرانسوا الأول، وكاسرة آل هابسبورج التي كان يقودها شارل الخامس، وكذا التمزق الديني الذي نتج عن ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر.

هنا برز دور الدولة العثمانية إذ عملت على تقديم المساعدات لتلك الاتجاهات المنشقة منها أصحاب المذهب البروتستانتي الذين أقامت معهم علاقات سلمية، هنا استغل سليمان القانوني هذا الانقسام وقرب منه فرانسوا الأول عن طريق منحه امتيازات عام 1536م[2].

3- **الدوافع الدينية:**

نشر الإسلام في أوروبا:كانت رغبة العثمانيين قوية في العمل على نشر الإسلام بين شعوب القارة الأوروبية، وكان لابد من استخدام وسائل سلمية وتحديدا عن طريق عقد معاهدات الامتيازات التي منحتها الإمبراطورية العثمانية، وبذلك تم دخول الإسلام إلى أوروبا

---

[1](1566-1495) ، أحد أشهر السلاطيين العثمانيين، وحكم لفترة 46 عاماً منذ عام 1520، وبذلك يكون صاحب أطول فترة حكم بين السلاطيين العثمانيين. زادت مساحة الدولة العثمانية بأكثر من الضعف خلال فترة حكمه، حيث فتح شمال أفريقيا، وفي أوروبا قضى على دولة المجر وفتح ڤيينا وبلگراد.كما عرف بسنه لقوانين لتنظيم شؤون الدولة عرفت باسم "قانون نامه سلطان سليمان" أي دستور السلطان سليمان، وظلت هذه القوانين تطبق حتى القرن التاسع عشر الميلادي، وكان ذلك مصدر تلقيبه بالقانوني .ولقد سماه الفرنجة بسليمان العظيم .مات سليمان القانوني أثناء حصار مدينة سيكتوار في 5سبتمبر.1566 [1]. فاضل بيات , دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني ,دار المدار الإسلامي , بيروت , 2003, ص 30.

[2] محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص ،ص 112-113.

عن طريق البوابة الجنوبية الشرقية بواسطة التجار المسلمون الذين كانوا يتعاملون مع تلك الدول الأجنبية، إذ نتج عن هذه الامتيازات اعتناق الكثير من المسيحيين الدين الإسلامي[1].

[1] اياد ناظم، المرجع السابق، ص 05.

المبحث الثاني:الامتيازات الأوروبية في بلاد الشام:

هناك إجماع لدارسي التاريخ العثماني أن الامتيازات لم يكن لها تأثير سلبي أو خطر على الدولة العثمانية في مرحلة قوتها وازدهارها، ولكن بدأ الأجانب يسيئون استخدامها مع حلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي مع بداية تراجع قوة ومكانة الدولة العثمانية،

فراحت الدول الأوروبية بواسطة قناصلها ورعاياها تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فكانت بداية لعملية إضعاف وإنهاك الدولة وذلك من خلال نشر الاضطرابات الداخلية عن طريق تحريض الطوائف وإثارة الدسائس.

تتمثل نقطة الضعف في الامتيازات أن الدولة العثمانية لم تضع حدود للحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها، وكانت بمثابة الثغرة التي استخدمتها الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها التجارية، الدينية، الثقافية والسياسية في مختلف الأراضي العثمانية.

أ- المظهر الاقتصادي (الامتيازات الاقتصادية):

كان هناك تواجد وتأثير كبير للأجانب على النشاط التجاري داخل بلاد الشام، حيث نشطوا من خلال مختلف النقابات المهنية، فالروم و الأرثوذكس انخرطوا في نقابات تشرف على تجارة الفراء، الجلود، اللؤلؤ...الخ، كما أشرف الأرمن على تجارة الحرير.

برز أثر الأجانب من خلال المهن الحرفية التي شاركوا فيها، ففي فلسطين بلغت حوالي تسعة عشر طائفة مثل الصياغ، الشماعين و القصابين.[1]

حدد عدد التجار النصارى فيما يخص التجارة الخارجية في مدينة دمشق من خلال تقرير بريطاني 17 تموز 1839 بحوالي تسعة وعشرون تاجرا، برأس مال يقدر بحوالي

[1] نايف عبد نايف نجم الجبوري، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية 1839-1914م، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص55.

4.5– 5.5 مليون قرش، والتجار اليهود حوالي أربعة عشرون تاجرا برأس مال يقدر بحوالي 16–18 مليون قرش.[1]

ومن أهم الامتيازات الاقتصادية في بلاد الشام:

سنة 1808م قام الكونت أدمون دوبييرتوي بإنشاء شركة لبناء طريق مرصوف بين بيروت ودمشق على مسافة 112 كيلومتر، يصبح اجتيازها في وقت قياسي لا يزيد عن اثني عشر ساعة.كما منحت بريطانيا امتيازات اقتصادية في المنطقة بمقتضى معاهدة بالتا ليماني في اوت1838م.[2]

خط حديد الحجاز، ففي عام 1864 قدم المهندس الأمريكي زيمبل مخطط للمشروع للإدارة العثمانية، ذلك الخط الحديدي الذي ينطلق من اسطنبول وصولا إلى الحجاز مرورا بدمشق، لكنه لم ينجز إلا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

كانت هناك عدة مقترحات حول هذا المشروع، إلا أن أدقها كان مشروع أحمد عزت باشا، هذا الأخير الذي تضمن مشروعه إنشاء خط يربط بين دمشق والمدينة المنورة.[3]

أهمية خط الحجاز:

ساعد هذا الخط في تذليل الصعاب أمام الحجاج، الذين يتنقلون من بلاد الشام إلى الحجاز، حيث كانت تستغرق رحلتهم على ظهور الجمال أربعون يوما ذهابا وشهرين إيابا، كما سرع هذا الخط في عملية إيصال المحمل النبوي الشريف (السرة السلطانية)إلى

---

[1] نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص67.

[2] رفع محمود العثماني، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة:بشير السباعي، إشراف:روبير مانتران، ج2،دار الفكر للدراسات والنشر،ط1، 1993،ص، ص 119، 46.

[3] متين هولاكو، الخط الحديدي الحجازي–المشروع العملاق للسلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة محمد حواش، دار النيل، ط1، 2011م، ص14.

الأراضي المقدسة، كما يسهل في تنقل القوات العسكرية إلى أبعد نقطة من بلاد الشام إلى شبه الجزيرة العربية.[1]

تنفيذ المشروع:

كان العمل تحت إشراف وإدارة المهندسين الأجانب بالإضافة إلى العثمانيين حيث بلغ عددهم سنة 1904م، حوالي ثلاثة و أربعون مهندس اثنتا عشر منهم من الأجانب (خمسة فرنسيين، اثنان من النمسا، واحد من بلجيكا، واحد من اليونان).[2]

مواقف الدول الأوروبية من إنشاء سكة حديد الحجاز:

تباينت المواقف بين المؤيد والرافض لهذا المشروع لعدة اعتبارات فمثلا:السفير الألماني باسطنبول مارشال فون بييرستين لم يرحب بهذا المشروع وقدم تقرير حول ذلك إلى وزارة الخارجية الألمانية.

في حين أن بريطانيا سعت لإعاقة انجاز المشروع تخوفا من عودة استعادة الدولة العثمانية لمكانتها حيث كتبت الصحف البريطانية(مصر والهند) مقالات تروج لأن عملية جمع التبرعات من المسلمين عبر كافة أنحاء العالم لإنشاء السكة ما هي إلا أكاذيب لنهب أموال المسلمين.

كما رفضت بريطانيا إيصال منطقة معان بالخط، وبعد فشل محاولات بريطانيا في إيقاف المشروع لجأت إلى مخطط ثاني وهو إنجاز خط سكة حديد يكون موازي لخط الحجاز، حيث يمر من خليج حيفا إلى وادي جزريل إلى سهول الأردن ثم أروى فخليج

---

[1] متين هولاكو، المرجع السابق، ص18–20.

[2] المرجع نفسه، ص21، 23.

العقبة[1]، وكان هذا المشروع محل خلاف بين بريطانيا وفرنسا، لأن كلاهما يسعى للسيطرة على شمال فلسطين.

وحذت فرنسا حذوى بريطانيا حيث سعت لعرقلة المشروع ورفضت ربط الخط بين القدس والعفولة، وذلك للحفاظ على سيطرتها السياسية على سوريا وفلسطين.[2]

اضطرت الدولة العثمانية للدخول إلى مفاوضات مع شركة فرنسية و إنجليزية لإتمام المشروع. حيث كان حق تشغيل خط بيروت-دمشق-مزيريب من صلاحيات شركة فرنسية. فقدمت اللجنة المشرفة على الخط عرض بقيمة 7.000.000 فرنك للشركة لكنها رفضت.

تم انطلاق المشروع من دمشق-درعا، ولقد تسببت تلك المفاوضات في تأجيل المشروع لسنة، في حين نجحت اللجنة في شراء خط (حيفا-بسان) من الشركة الإنجليزية ب 925.000 ماركا، وثم افتتاح الخط في سبتمبر 1905م.[3]

(1) هو استمرار لصدع البحر الاحمر , و يشكل دراعة الشمال ويقع بين خطي عرض 28-29, و يبلغ طوله 110اميال , و عرضه 7اميال , يزداد عمقا من السعودية بخط ساحلي إلى الاردن ثم مصر .عبد الله عبد المحسن , البخر الاحمر و الصراع العربي التنافس بين استراتجيتين ,ط3 , مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت , ب س ن , ص28.

(2) متين هولاكو، المرجع السابق، ص،ص26-28.

(3) المرجع نفسه، ص، ص 79-81.

ما كاد ينتصف القرن التاسع عشر ومع الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية التي شهدتها الدولة العثمانية، تزامنا مع الضغط الأجنبي تم تأسيس صندوق الدين العثماني سنة 1881م تحت إشراف فرنسا وبريطانيا، حيث سيطر هذا الصندوق على كل الإحتكارات [(1)]العثمانية مقابل الأموال المودعة، كما منحت كل التسهيلات والتنازلات في مجال التعدين والمرفئية والمناجم، وتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية إلا المنتوجات المستوردة.[(2)]

كما بدأ التقارب العثماني الألماني منذ 1880، حيث أرسلت الدولة العثمانية جنودها للتدريب العسكري، وكانت الدولة العثمانية تستورد المواد الحربية الألمانية، في المقابل حصلت ألمانيا على إمتيازات إقتصادية من الدولة العثمانية مثل تشغيل خط سكة حديد حيدر باشا–أزميد، وإمتياز إنشاء سكة حديد أزميد–أنقرة.

منذ 1889م عند زيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني، تحصلت ألمانيا على إمتيازات عديدة مثل:إنشاء البنوك والمراكز التجارية، كما تم إقناع السلطان العثماني بتطبيق مشروع لإنشاء خطوط حديدية تربط إستنبول بالمدن الكبرى على غرار سوريا، العراق والحجاز، حيث منح هذا الإمتياز سنة 1889م وتم توقيعه 1903م.[(3)]

ب – المظهر الديني(امتيازات دينية):

(1) الحالة القصوى أو الأعلى من الرأسمالية مع وجود بعض الاستثناءات، لكن تبقى فكرة وجود طرف أو موفر واحد فقط تقريبا لسلعة أو خدمة تجسيداً حقيقيا للفكر الرأسمالي الجشع، أو بمعنى آخر فإن الإحتكار يعني غياب المنافسة وانعدامها ومن ثم السيطرة على السوق وبسط الهيمنة التي تحاول الحكومات مقاومتها. عصام عمر مندور , الاحتكار و تطبيقاته المعاصرة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي , مجلة الدراسات التجارية المعاصرة , العدد 2, سعودية , 2016, ص 122.

[(2)] الغالي غربي، المرجع السابق، ص،ص 203، 204.

[(3)] محمد حرب، موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي –الدولة العثمانية–، دار سفير، القاهرة،ص، ص148–150.

بدأت الحملات التبشيرية[1] تصل إلى المنطقة العربية من القرن الرابع عشر الميلادي وكانت بلاد الشام الأكثر استهدافا وذلك لاعتبارات، للموقع المتميز لبلاد الشام بين ولايات الدولة العثمانية لأهميتها الدينية، فهي تضم طوائف نصرانية في مدنها خاصة لبنان، كذلك لأهمية مدينة القدس وبيت لحم مهد المسيح[2] عليه السلام.

من أهم الدول الغربية التي كانت تحرص على إرسال الحملات التبشيرية هي، فرنسا و انجلترا. كذلك سعت دول أخرى للحصول على مناطق نفوذ دينية داخل بلاد الشام هي الإرساليات الإيطالية، النمساوية، الدنمركية و الروسية، حيث سعت للحصول على مناطق لها داخل بلاد الشام خاصة فلسطين.[3]

تعتبر فرنسا من أول الدول التي حصلت على الامتيازات الدينية وذلك منذ عهد الملك لويس الرابع[4] عشر 1249م وكان مضمون تلك الامتيازات أنها عبارة عن تسهيلات و

---

[1] هي عملية نشر الدين المسيحي والتعريف بتعاليم الإنجيل في العالم. وتعرف الكنيسة الكاثوليكية التبشير بأنه:"عمل رعوي موجه إلى الذين لا يعرفون رسالة المسيح. الخالدي مصطفى، فروخ عمر، التبشير و الإستعمار في البلاد العربية(عرض جهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للإستعمار الغربي، المكتبة العلمية ومطبعتها، ط1، 1953م، بيروت، ص 23.

[2] هو المسيح عيسى ابن مريم رسول الله و كلمته عليه السلام , و هو مبعوث حقا بعد موسى عليه السلام , المبشر به في التوراة و كانت له ايات ظاهرة و بينات زاهرة ,و دلائل باهرة مثل احياء الموتى ,و ابراء الاكمة و الابرص كانت مدة دعوته ثلاثون سنة و ثلاثة اشهر و ثلاث ايام. احمد الشهربستاني ,الملل و النحل , تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ,مؤسسة الحلبي و شركاه ,ج2,القاهرة ,1968,ص25.

[3] محمد علي الأحمد، المرجع السابق،ص، ص121، 124.

[4] المعروف أيضًا باسم لويس العظيم أو ملك الشمس، كان ملكًا لفرنسا منذ 14 مايو 1643 حتى وفاته في عام 1715. كانت فترة حكمه البالغة 72 عامًا و 110 أيام هي أطول فترة مسجلة لأي ملك لدولة مستقلة في التاريخ .كانت فرنسا في عهد لويس الرابع عشر رمزًا لعصر الاستبداد في أوروبا. أحاط الملك نفسه بمجموعة متنوعة من الشخصيات الثقافية والعسكرية والسياسية البارزة مثل مازاران، وكولبير، ولوفوا، وكوندي الأكبر، وتورين، وفوبان، وبول، وموليير، وراسين، وبوالو، ولافونتين، ولولي، وشاربنتييه، وماريز، ولوبرون، وريجو، وبوسويه، ولوفو، ومانسار، وتشارلز بيرو، وكلود بيرو ولو نوتر. الموسوعة التاريخية , الملك لويس الرابع عشر , مرجع سابق , ص 1–2.

ضمانات للمسافرين الفرنسيين الوافدين لزيارة الأماكن المقدسة النصرانية في فلسطين، مع منحهم حرية التنقل والإقامة داخل الأراضي المقدسة، تم منح الحماية الفرنسية على المسيحيين المارونيين في جبل لبنان، وكانت هناك عدة معاهدات بين الدولة العثمانية وفرنسا تؤكد على تلك الحقوق الممنوحة مثل:معاهدة 1856م التي اعترفت فيها الدولة العثمانية بحق فرنسا في الإشراف على النصارى الكاثوليك[1] رسميا في بلاد الشام وخاصة لبنان.[2]

عرف النصارى تسهيلات وحقوق كبيرة داخل بلاد الشام، خاصة في عهد إبراهيم باشا(1831-1840م) (1247-1256هـ)، ونتيجة لذلك ارتقى العديد منهم إلى مناصب عليا، أسند إليهم إدخال تنظيمات غربية جديدة على الدولة العثمانية كالمجالس المدنية والعسكرية. وأصبحت الجباية متساوية بين أهل الذمة والمسلمين. كما تم السماح للإرساليات التبشيرية بتأسيس مراكز لها في لبنان ومنحت لها كل الحرية في ممارساتها مثل الإرسالية الأمريكية 1834، 1250هـ والإرسالية اليسوعية[3] 1839م/1255هـ.[4]

عند نشوب الحرب العالمية الأولى 1914م، رأت الدولة العثمانية أن نظام المتصرفية يشكل خطرا عليها فألغته، لتتراجع عملية التبشير نوعا ما لمدة أربع سنوات، لتعود بقوة سنة 1918م لما فتحت الهدنة من جديد طريق بلاد الشام للمبشرين حيث استقروا في حوران.[5]

[1] تعتبر الكاثوليكية أكبر طوائف الدين المسيحية .يقع مركزها الروحيّ في مدينة الفاتيكان، مقر بابا الكاثوليك، يتواجد أتباعها في كثير من دول العالم وخاصّة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية. صافي حبيب , مدخل للمسيحية و تاريخها محاضرة 10, كلية العلوم الانسانسة و الاجتماعية , جامعة وهران , 2020, ص6.

[2] محمد علي الأحمد، المرجع السابق، ص123.

[3] هم جماعة تبشيرية مسيحية كاثوليكية. صلاواتي ياسين، الموسوعة العربية الموسعة، موسوعة التاريخ العربي , م8، بيروت، 2001، ص373.

[4] نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص66.

[5] مصطفى الخالدي، عمر فزوخ، المرجع السابق، ص155.

ما ساعد المبشرين أو اليسوعيين في تثبيت أقدامهم في المنطقة بالإضافة إلى دولة الانتداب كذلك الحكومة المحلية من الأمور المستجدة منذ الانتداب انتشار الأمن المطلق تقريبا في البلاد اللبنانية، إن المبشرين القدماء كانوا يعملون دائما في وجه حادثة مثيرة أو على خوف من كمين بدوي أو طلق ناري من مصدر مجهول.[1]

كانت الدول الأوروبية في البداية تكتفي بجهود مبشريها لتحقيق أهدافها السياسية ثم لجأت إلى التعاون فيما بينها مثل معاهدة 4 نيسان 1924م التي وقعت بين فرنسا والولايات المتحدة، ومن بنودها المادة10:"إشراف الدولة المنتدبة (فرنسا) على الإرساليات الدينية على سورية ولبنان يجب أن يقتصر على حفظ الأمن و الإدارة الحسنة، وأن وجه نشاط هذه الإرساليات الدينية يجب أن لا تخضع لتدبير يضيق مجال عملها" وبقيت هذه المعاهدة نافذة إلى غاية 1943م.

ونظرا لأهمية التبشير الديني لدى الدول الأوروبية، لأنه وسيلة لتحقيق أهدافها المختلفة عقدت معاهدات في سبيله.[2]

ولقد اهتم المبشرون بسورية خاصة لأنها مركز الأماكن المقدسة المسيحية، ومطمع الصليبين في الماضي والحاضر، حيث استخدموا عدة وسائل لتحقيق غايتهم، كوعظ ونصح الفئات المسيحية الشرقية ودعوتهم للانضمام إلى الكنيسة البابوية، أمثال (الروم، الأرمن، السريان، الموارنة)، حيث كان يختار أفضل و أفصح المبشرين وكان ذلك يتم خفية عن أعين المسلمين والسلطات الحاكمة.

---

[1] المرجع نفسه، ص156.

[2] مصطفى الخالدي، المرجع نفسه، ص ص163–164.

ولقد كان لها تأثير، مثال ذلك أن كنيسة الموارنة في حلب (مار إلياس) وضعت برنامج خاص للمبشرين (أسبوع لليسوعيين، أسبوع للكبوشين[1] ثم الفرانسيسكان[2] ورابعا للكرماليين) حيث تمت الدعوة لوحدة الكنيسة والخضوع للبابا.[3]

كان المبشرون يزورون مسيحيي البلاد في بيوتهم، وذلك حتى يتم التأثير عليهم بسرعة فالروابط الفردية أعمق من الوعظ العام، ولقد وجدوا في جبل لبنان أرض خصبة لنشاطهم.

كما اعتمد المبشرون علة التعليم لنشر أفكارهم وذلك من خلال بناء وإقامة مدارس لتعليم الأطفال مثل تأسيس الكبوشيون لمدارس صغيرة في لبنان و الفرانسيسكان في مدينة القدس.[4]

ت – المظهر السياسي (امتيازات سياسية):

---

[1] أعضاء في جماعة دينية كاثوليكية بابوية تسمى رهبنة الفراير الصغار الكبوشيين، وهي فرع من رهبنة الفرنسسيكان . ووصفوا بالكبوشيين اشتقاقًا من كلمة كبوش وهي قلنسوة طويلة ذات حافة رقيقة كان يلبسها الرهبان .يوجد نحو 11,000 من الكبوشيين على نطاق العالم منهم نحو 900 عضو في الولايات المتحدة. وتشمل أعمال الكهنوت التدريس، والتنصير والعمل الاجتماعي. وكان الراهب الإيطالي ماتيو دا باسكيو قد أسس هذه الجماعة عام 1525م، مواصلاً تعاليم القديس فرانسيس الأسيسي في الزهد والحياة البسيطة. ذنون يونس الطائي، الموصل سنة 1909بقلم ويلكي يونك , دراسات موصلية , العدد 43, 2013, ص 13.

[2] ويعرف رهبانها باسم الفرنسيسكان، هي رهبنة في الكنيسة الكاثوليكية، تأسست على يد القديس فرنسيس الأسيزي في شمال إيطاليا في القرن الثالث عشر تحديدًا عام 1208 وثبت قوانينها البابا إينوسنت الثالث عام 1209، وتعتمد على روحانية القديس فرنسيس، والقوانين التي وضعها بشكل أساسي .تتألف الرهبنة من ثلاث فروع رهبنة رجالية، ورهبنة نسائية، وما يعرف بالرهبنة الثالثة التي ينضم إليها المدنيون، الذين يبقون في العالم لا في الدير، ويحق لهم الزواج وإنما يلتزمون بفروض وصلوات الرهبنة وتأملاتها. مرغريت ماري , النظام الداخلي لمدرسة الفرنسيسكان , من المرسوم رقم 4564.

[3] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص ص 821، 822.

[4] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص ص824، 826.

يبرز التدخل الأوروبي في بلاد الشام من الناحية السياسية من خلال إستغلال الدول الأوروبية للتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية للقناصل في فرض إرادتها وحماية مصالح دولها على حساب الدولة العثمانية، حيث بدأت تشارك في شؤون الحكم المحلي شيئا فشيئا [1].حيث أنشأت الدواوين الاستشارية في مختلف مدن بلاد الشام، وكانت بيروت من ضمنها حيث تألف الديوان من 12 فردا، كان عدد النصارى 6 أشخاص.[2]

تم منح النصارى مناصب في الحكومة في بعض الولايات والعمالات العثمانية، وبالأخص اليونانيين، حيث أوكلت لهم مهمة الإشراف على المفاوضات والسياسة الخارجية وكانوا عبارة عن تراجمة، وبمثابة وزراء خارجية للدولة العثمانية، وكان يتم تعيين بعضهم حكاما على الأفلاق و البغدان.[3]

كان يترأس كل جالية ممثل دبلوماسي وهو السفير، حيث كان مقره العاصمة اسطنبول، وكان معه مساعدون يتراوح عددهم مابين ثلاثة إلى خمسة، كان يتمتع بعدة مهام لمعالجة المشكلات، والاهتمام برعاياه، بالإضافة إلى الإشراف على كتابة وإرسال التقارير التي يصف فيها أخبار البلاد، وتحركات باقي السفراء، وكان لا يترك أدق الأمور حتى الإشاعات التي تنتشر في البلاد.[4]

كان للسفراء تأثير كبير في مصير قضايا كبرى متعلقة ببلدانهم، وذلك بناءا على طبيعة علاقته بالباب العالي والصدر الأعظم، حيث يؤثر ذلك في حسن معاملة الجاليات أو سوئها، أو للحصول على الامتيازات.[5]

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، 205.

[2] نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص66.

[3] حسبي لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مجلة الهلال، مطبعة الهلال مصر، سنة 1921، ص9.

[4] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص ص546، 549.

[5] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص562.

كما يبرز التدخل الأوروبي في بلاد الشام من خلال الإتفاقيات السياسية التي أحيكت بين الدول الأوروبية حول مصير المنطقة وكيفية تقسيمها خلال مرحلة الضعف والتراجع العثماني، ومن أهمها إتفاقية سايكس بيكو1916.

إتفاقية سايكس بيكو:هي جزء من إتفاقيات سرية عقدت بين فرنسا وإنجلترا وروسيا، كانت في شكل خطابات متبادلة حول كيفية تقسيم أملاك الدولة العثمانية، تم الإتفاق في 16 ماي 1916م بين فرنسا وإنجلترا، [1]حول تقسيم منطقة إلى ثلاث مناطق هي:

المنطقة الشرقية:تضم سوريا القديمة من جنوب معان إلى حدود تركيا شمالا مع أقضية من أواب، وجسر الشغور، والفرات شرقا، وجعلت هذه المنطقة عربية يتولى حكمها الأمير فيصل.

المنطقة الغربية:تضم سواحل سوريا وضعت تحت الحكم الفرنسي.

المنطقة الجنوبية:تشمل فلسطين ومنحت لإنجلترا.[2]

بمقتضى هذه الإتفاقية وضع شرق الأردن ضمن منطقة بريطانيا، وضمت بريطانيا منطقة لونت باللون الأحمر شملت مابين النهرين، بمافيها البصرة، بغداد، حيفا وعكا.في حين لونت فلسطين باللون الأسمر قرر أن تقام فيها دولة يحدد شكلها بالإتفاق بين روسيا والشريف حسين[3].[1]وكانت فلسطين محل أطماع بين الدول الثلاث إنجلترا، فرنسا وروسيا،

---

[1] أحمد عبد العزيز عيسى، تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، كلية الاداب، جامعة دمنهور، مكتبة بستان دمنهور، ص 300.

[2]رأفت الشيخ ، تاريخ العرب الحديث، عين دراسات البحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994، ص56.

[3] بن علي بن محمد الهاشمي (1853_1931)، مُؤسِّس المملكة العربية الحجازية، وقائدُ الثورة العربية الكبرى في مطلع القرن العشرين، وأوَّل من نادى باستقلال العرب من حكم الدولة العثمانية .ينتسِب إلى الأشراف من بني هاشم من قريش ولقّب بـ "ملك العرب. نضال داوود المومني , الشريف حسين بن علي و الخلافة , مكتبة الصفدي , عمان , 1992, ص 16.

في حين تمسكت إنجلترا بجعلها تحت الإدارة الدولية، وظل هذا الإتفاق ساريا إلى غاية قيام الثورة البلشفية 1917م.[2]

زحفت القوات العسكرية البريطانية بقيادة الجنرال أللبني والقوات العربية بقيادة فيصل بن حسين إلى بلاد الشام حيث تمكنوا من القضاء وإنهاء الحكم العثماني في المنطقة، وعند جلاء القوات العثمانية طلبت فرنسا من بريطانيا تطبيق إتفاقية سايكس بيكو في 30سبتمبر 1918م.

وعند إنعقاد مؤتمر الصلح بباريس في 15 سبتمبرم1919، وقع إتفاق بين فرنسا وبريطانيا نص على منح فرنسا كل أراضي سوريا، في حين تحصل بريطانيا على شمال العراق.[3]

---

(1) رأفت الشيخ، المرجع المرجع السابق، ص 56.

(2) أحمد عبد العزيز عيسى، المرجع السابق، ص 301.

(3) رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 56.

المبحث الثالث:إنعكاسات الإمتيازات على بلاد الشام والدولة العثمانية:

أ – إنعكاسات الإمتيازات على بلاد الشام:

1 – الإنعكاسات السلبية:

أدت تلك الحقوق والتسهيلات الممنوحة لمختلف الجاليات إلى التنافس فيما بينها، فخلق ذلك صراعات داخل تراب الدولة العثمانية، مثل الصدام بين اللاتين والروم في كنيسة القيامة1757 م، فنتيجة لذلك أصدر السلطان عثمان الثالث[1] فرمانا يمنح من خلاله حق الروم الأرثوذكس في بعض الأماكن المقدسة.

---

[1] بن مصطفى الثاني بن محمد الرابع بن إبراهيم الأول بن أحمد الأول بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغل.وهو أخو السلطان محمود الأول 1110) هـ 3/2- يناير 1170 - 1699 هـ 30أكتوبر (1757 أحد سلاطين الدولة العثمانية .تولى الخلافة بعد موت أخيه السلطان محمود الأول، وكان عمره وقتئذ يزيد على السادسة والخمسين، وعين محمد راغب باشا مكانه، فكان عونًا له. يقال أن الخليفة عثمان الثالث كان يسير متنكرًا في الليل، ويطلع على أحوال الرعية فقتل الصدر الأعظم علي باشا لشكوى السكان من تصرفاته، وسار على عمل الإصلاح. كما أغلق خمارات اسطنبول وطرد الموسيقيين من القصر ومنع كل ما يخالف شريعة الله .أدى تصوفه بصورة غير مباشرة إلى مقاربة سلبية في العقل الجمعي الشرقي الإسلامي بين استحسان التغريب ومقولة أن العودة للجذور تخلف

كما وقعت تصادمات سنة 1835م، بين السريان الكاثوليك واليعاقبة في حلب ودمشق.كما تجدد الخلاف سنة 1839م، وسعت الدولة العثمانية لحله.[1]

كانت الإرساليات التبشيرية تؤدي وظيفتين فهي تسعى لنشر المسيحية و بذور الشقاق والفتنة بين سكان الشام ضد الدولة العثمانية.وعملت لإذكاء فكرة أن النصارى في بلاد الشام مواطنين غرباء في بحر واسع من السيادة العثمانية.

فحركة التنصير في بلاد الشام التي إعتمدت على المدارس الأجنبية كانت تدعو إلى القومية وإلى الانفصال عن الدولة العثمانية، حيث تم إنشاء كلية في بيروت سنة 1862م ثم أصبحت " الكلية السورية الإنجيلية"وهي الآن الجامعة الأمريكية في بيروت. [2]

فالحرب الطائفية في لبنان 1860م، أثارتها الحركات التبشيرية ضد الدولة العثمانية، واستغلتها الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا لتتدخل بشكل مباشر حيث أرسلت قوات عسكرية لحماية النصارى في لبنان.[3]لتتجلى العلاقة الوطيدة بين فرنسا والموارنة في لبنان الذين إرتموا في أحضانها طلبا للحماية الفرنسية، بدأ التلويح الأوروبي بالخطر على المسيحية في لبنان فبادرت فرنسا لحمايتهم.[4]

ساهمت الحملات التبشيرية وعلى رأسها الفرنسية والإنجليزية في تحويل أشكال الصراعات في بلاد الشام عامة وجبل لبنان خاصة، ففي السابق كانت الصراعات حزبية

لأن الإسلام لايعارض العلم والتطور، ذلك لأن السلطان هو رأس الشرق كله وقدوته,توفى عام 1757م وهو في ال58 من العمر ولم ينجب أولاداً. حبيب بن حسين بن خلف الرحبي , الاحوال السياسية في الدولة العثمانية , جامعة اليرموك و كلية الاداب , الأردن , 2015-2016، ص 58.

[1] نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص 59.

[2] محمد حرب، المرجع السابق، ص 243.

[3] محمد علي الأحمد، المرجع السابق، ص122.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق. ص 206.

إقطاعية (القيسية واليمانية)، لكن المبشرين جعلوها تأخذ الصبغة الدينية، وكل هذا من أجل تمزيق الشعب العربي في بلاد الشام.[1]

كانت المدارس التبشيرية تمارس نوع من الدعاية ضد الدولة العثمانية، خاصة ولاية الشام وبالأخص في بيروت، حيث ظهر تيار القومية العربية مما أدى إلى خروج العرب عن الحكم العثماني.[2]

من أبرز الشخصيات التي مثلت النشاط القومي في بلاد الشام "بطرس البستاني[3]" حيث سعى إلى نشر الفكر والأدب القومي في نفوس سكان بلاد الشام، الذي يدعو إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية.[4]

كما عملت الإرساليات التبشيرية إلى الدعوة لربط الجاليات بروما، وعودتهم إلى الكنيسة الكاثوليكية، فمثلا في حلب سنة 1924م تحول جزء كبير من الروم الأرثوذكس إلى المالكانيين الكاثوليك.[5]

2 – الإنعكاسات الإيجابية:

[1] سهيل زكار، المرجع السابق، ص 20، 21.

[2] كمال الدين حسام أغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ج 2، ص 595.

[3] ولد عام 1819م في قرية الدبة بجبل لبنان من اسرة مارونية , احسن اتقان السريانية و اللاتينية و الايطالية فعين مدرسا في مدرسة عين ورقة عام 1840م, و كان له دور في نشاة القومية العربية و من اصحاب التيار العلماني و نادى بالوطينة و توفي عام (3)1883. زوق مصبح , مؤلفات المعلم بطرس البستاني , مؤسسسة الفكر اللبناني , لبنان , ب س ن , ص 1.

[4] محمد حرب، المرجع السابق، ص 244.

[5] أندريه ريمون، المصدر السابق، ص 88.

ساعد نشاط الأجانب على ازدهار التجارة في بلاد الشام داخليا وخارجيا، خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.وكان للكتاب الماليين الأجانب دور فعال وإيجابي في عكا (1750م–1775م)، فيما يخص إدارة حكومة ظاهر العمر.[1]

نتيجة تزايد دور التجارة الأوروبية في السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وتعاظم الإمتيازات الأجنبية التي شجعت على تزايد النشاط التجاري، ازدهرت مدن بلاد الشام سواءا الساحلية والمدن الواقعة على الطرق التجارية مثل:حلب.

كما إتسم العهد العثماني في بلاد الشام بتوفير الأمن والإستقرار على السواحل ورافقه إزدهار تجاري أوروبي على السواحل الشامية.[2]

كان للإرساليات التبشيرية أهداف معلنة، كتنشيط السياحة، التنقيب عن الآثار، التجارة و أعمال الخير الصحية والإنسانية، كما ساهمت الحملات التبشيرية في تقديم الخدمات الطبية، وانتشار المدارس والمعاهد حيث أدت إلى إزدياد عدد الموارنة، الذين يجيدون القراءة و الكتابة، ونشأ جيل من المتعلمين الذين تقلدوا مناصب عليا في الدولة العثمانية.[3]

ب – إنعكاسات الإمتيازات على الدولة العثمانية:

1 – الإنعكاسات السلبية:

أعطت الامتيازات الأجانب الحق في الإقامة داخل كنف الدولة العثمانية بغرض المتاجرة كمستأمنين، فتم استغلال ذلك فأصبحوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة

---

[1] نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص 63.

[2] وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 59.

[3] محمد علي الأحمد، المرجع السابق، ص 124، 126.

العثمانية بحجة حماية الأقليات غير الإسلامية. وبهذا تم تحويل النظام المحلي إلى نظام حماية الأقليات خاصة من قبل الجهاز الدبلوماسي(السفراء والقناصل).[1]

بدأت الإمتيازات تشكل خطر على الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي خلال مرحلة ضعفها، حيث أخذ القناصل يستعلون على الولاة والموظفين، وأصبحوا يتدخلون لعزلهم لدى الباب العالي. وصارت القنصليات عبارة عن أوكار للدساس والفتن.[2]

نتيجة للامتيازات هيمن التجار الأجانب شيئا فشيئا على التجارة العثمانية خاصة في مراحل ضعفها حتى وصل بهم مع القناصل لتشكيل قوة داخل الدولة العثمانية وتمتعهم لنوع من الاستقلالية.[3]

أعتبر التسامح الديني الذي اتسم به العثمانيون اتجاه النصارى، أمر مضر بمصلحة السيادة العثمانية مع مرور الزمن، حيث أدى ذلك إلى ظهور نوع من الاستقلالية لدى النصارى، و خروجهم من أحضان الدولة العثمانية. وكان من دوافع هز هذه النزعة الاستقلالية أنهم تمتعوا باستقلال ذاتي شبه تام وكلي في تسيير أمورهم الدينية و الإدارية. 3إستعد الأجانب خاصة روسيا ورقة الأقليات لإختراق الدولة العثمانية.[4]

ساهمت المدارس التبشيرية التي أقامها الأجانب في ظهور حركات سياسية مناهضة للدولة العثمانية، كما عملت على تمزيق وحدة البلاد خاصة مع ظهور حركة العلمنة داخل تلك المدارس في القرن التاسع عشر.

---

[1] نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص56.

[2] عبدالعزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 322.

[3] حسبي لبيب، المرجع السابق، ص 8.

[4] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، دور الإمتيازات في سقوط الدولة العثمانية، أطروحة علمية لنيل الدكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، المشرف يوسف بن علي الثقفي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2001، ص 531.

يعتبر نظام الإمتيازات الذي إنتهجته الدولة العثمانية عنصر أساسي في تغيير موازين القوى لصالح الدول الأوروبية، كما تم إعتماد الإمتيازات من قبل الدول الأوروبية كوسيلة ضغط على الدولة العثمانية لتفرض حمايتها على الأقليات.كما أن الإمتيازات أصبحت نظم إلزامية تفرض على الدولة العثمانية بعدما كانت منحة يقدمها السلطان العثماني.[1]

لم تستفد كل طوائف المجتمع من تجارة الجاليات الأوروبية بل كان المستفيد الوحيد التجار الأجانب وبعض الجماعات المحلية العاملة، ومعها المسيحيين واليهود وبعض الأسر الارستقراطية المسلمة.[2]

إن المكانة المتميزة التي منحت لأهل الذمة داخل الدولة العثمانية، بمنحهم عدة إمتيازات حيث أصبحوا يتميزون عن الموظفين المسلمين، وأصدرت قوانين خاصة بهم جعل الدول الأوروبية تستفيد وذلك بتكثيف الدعوة للتنصير، والدعوة للتنصير قادت إلى الدعوة للقومية، ومن ثمة ظهور حركات إنفصالية، خاصة في المناطق التي يعيش فيها النصارى.[3]

بلغ التدخل الأوروبي ذروته في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، خاصة من خلال الإمتيازات الدينية لحماية النصارى داخل الدولة العثمانية، وإتخاذها حجة وذريعة للتدخل في شؤون الدولةالعثمانية، حيث كان يصف السلطان عبد الحميد ذلك التدخل قائلا:" أحس أنا أيضا بأيدي هؤلاء الأجانب، ليست فوق كبدي، وإنما داخله".[4]

---

[1] حمزة تومي، الإصصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792–1924)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، مناقشة كمال بيرم، محمد يعيش، محمود بوكسيبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015–2016م، ص 31.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 104.

[3] محمد حرب، المرجع السابق، ص 19.

[4] محمد حرب، المرجع نفسه، ص 92.

2 – الإنعكاسات الإيجابية:

ساهم الأجانب في نقل جوانب مختلف الحضارة الغربية إلى الدولة العثمانية مما أدى إلى تنوع ثقافي حضاري نتيجة لهذا الانفتاح مثل الأزياء، المسارح، الصحافة، الهندسة المعمارية، الروايات الأدبية و الفلسفية.[1]

ساهم توافد الجاليات الأوروبية للبلاد العربية في الإنطلاقة الإقتصادية للدولة العثمانية، خاصة بعد إكتشاف رأس الرجاء الصالح، وذلك لإقامة الدولة العثمانية لعلاقات تجارية مع الدول الأوروبية.

إشتهرت عدة مدن نتيجة نشاطها التجاري مثل:القاهرة، والمدن الشامية، وبالأخص حلب، دمشق بغداد والبصرة. تجارة الجاليات الأوروبية أنعشت التجارة الخارجية وحولتها إلى تجارة عالمية، وأصبحت هناك ديناميكية تجارية.[2]

---

[1] ياسر بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 531.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 101–104.

المبحث الرابع: نماذج عن التدخلات الأوروبية في بلاد الشام:

أ – دمشق:

بدأ التدخل الأجنبي في دمشق 1833م حين سمح إبراهيم باشا للقنصل الإنجليزي بدخولها رغما عن سكانها، وكان رفضهم بسبب تخوفهم من سيطرة الأجانب على تجارة دمشق.ليتضاعف عدد القناصل فيما بعد، حيث ما إن حلت سنة 1887م أصبح يوجد بدمشق قناصل لمختلف الدول الأوروبية مثل:إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، ألمانيا، أمريكا، هولندا، اليونان والبرتغال.[1]

ولم تخلوا تقارير ولاة دمشق من التذمر من تدخلات القناصل الأجانب، حيث عملوا على دس الدسائس في المنطقة.

يبرز التأثير الكبير للقناصل داخل دمشق عندما تمكن القنصل الإنجليزي في عهد الإدارة المصرية من عزل الوالي العثماني علو باشا سنة 1840م، حيث كتب " هذا الوزير ليس هو خرج حكم بل خرج دروشة فأرسلوا عزلوه".كما اتهم قنصل إيطاليا بإثارة المتاعب ومحاولة التدخل في شؤون طائفة الأرمن السريان.

منحت ألمانيا إمتياز في دمشق خاص بالتنقيب والحفر عن الاثار لمدة سنة واحدة، وإزداد نفوذ ومكانة القنصل الألماني، خاصة بعد زيارة إمبراطور ألمانيا لدمشق 1898م.[2]

---

[1]عبد العزيز محمد عوض، التنظيمات العثمانية في الولايات العربية، كلية الآداب، جامعة الرياض، 2009، ص ص 322، 323.

[2] المرجع نفسه، ص ص 328–330.

ب – حلب:

لم تمنح حلب الحكم الذاتي بل كانت تابعة وخاضعة لسلطة الباب العالي، وذلك لعدة إعتبارات أهمها قرب الولاية من مركز السلطة، ولأهميتها فهي تحتل موقع إستراتيجي حيث تشرف على الطرق التجارية مع العراق، سورية، فلسطين، بلاد الحجازومصر.[1]

حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن عدد الأوروبيون كبير في حلب، وأغلبهم كان تواجدهم على أساس إقتصادي، تتواجد في حلب حوالي إثنتي عشر مؤسسة فرنسية من مرسيليا، وخمس أو ست مؤسسات إنجليزية، وبعض المؤسسات من ليجورنى التابعة للبندقية.[2]

ت – لبنان:

منح الأمير فخر الدين المعني تسهيلات للفرنسيين والفلورنسيين تمثلت في إعطائهم أراضي لبناء الخانات في صيدا، والسماح للكبوشيين ببناء الأديرة، [3]كماحصلت فرنسا على إمتياز شركة الخطوط الحديدية في الشام، حلب، دمشق حوران وشركة مرفأ بيروت.[4]

يتضح تأثير الأجانب في لبنان من خلال تدخل فرنسا في حوادث 1860م بين الدروز و الموارنة، حيث إمتدت المذابح إلى سوريا، وإتخذتها فرنسا كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، [5]عملت فرنسا على إشعال فتيل الفتنة بين الموارنة والدروز، كما

---

[1] أندريه ريمون، المرجع السابق،ص، ص 28، 29.

[2] المرجع نفسه، ص 87.

[3] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 322.

[4] المرجع نفسه، ص 332.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 102.

قامت بجلب قواتها العسكرية وأنزلتهم بيروت بحجة إنقاذ مسيحيي لبنان، وكان هدف فرنسا هو إحتلال لبنان.

مع تزايد نفوذ فرنسا في جبل لبنان من خلال تزايد نشاط المبشرين وبناء المدارس لأبناء الطوائف المسيحية، دفع ذلك بالدولة العثمانية إلى فصل بيروت عن ولاية سورية سنة1887م، لتصبح ولاية لوحدها حتى يسهل مراقبة نشاط الأجانب.[1] حصل لبنان على الحكم الذاتي برئاسة حاكم مسيحي يكون تابع مباشرة للباب العالي، ويساعده مجلس إداري مكون من إثنى عشر عضو، وإستمر العمل به إلى غاية 1914م، ثم عدل بعد خضوع لبنان للحكم الفرنسي 1920م.[2]

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 332.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 102.

الفصل الثاني:

رد الفعل العثماني من التدخلات الأوروبية في بلاد الشام خلال القرنين 19-و20م.

المبحث الأول:ماهية الإصلاحات والتنظيمات العثمانية.

المبحث الثاني:خصاص وأسباب إصدار الإصلاحات والتنظيمات العثمانية.

المبحث الثالث:أهم الإصلاحات والتنظيمات العثمانية في بلاد الشام.

المبحث الرابع:مواقف الأوروبيون من الإصلاحات و التنظيمات في بلاد الشام.

المبحث الأول:ماهية الإصلاحات والتنظيمات العثمانية.

أ –مفهوم الإصلاح:

1- لغة:

يعرفه إبن منظور أنه "نقيض الفساد والإستصلاح نقيض الإستفساد، يقال رجل صالح في نفسه من قوم صلحا ومصلح في أعماله وأموره.[1]

وعرف في قاموس المرام في المعاني والكلام "أصلح حاله زال الفساد منه".[2] وجاء في قاموس المحيط لفيروز أباد " الصلح ضد الفساد، وأصلح ضد أفسد وإليه أحسن زاستصلح نقيض استفسد".[3]

ومفهوم الإصلاح في القران الكريم قد ربط بالصلاح وهو أن يستقيم المرء كما أمر الله تعالى الرسل والأنبياء فجميعهم بعثوا بالإصلاح والصلاح، ونهوا عن الشرار والفساد ويجب أن يكون العمل موافق للقول في الإصلاح[4]. لقوله عز وجل:" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين".[5]

2 – اصطلاحا:

يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه تغيير أو تبديل[6]، نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض خاصة في المؤسسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ، والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مج 2، تق:أحمد الفارس، دار صادر، بيروت، ص ص 516–517.

[2] مؤنس رشاد الدين، المرام في المعاني والكلام، دار الراتب الجامعية، بيروت، 518.

[3] الفيروز أباد، قاموس المحيط، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت 1998، ص 229.

[4] الكيلاني عمر نجم الدين، مفهوم الإصلاح في القران الكريم، مجلة ديالي ع الثامن والعشرون، كلية التربية الأصمعي، 2008، ص 1.

[5] القران الكريم، سورة الأعراف، الأية 56، ص157.

[6] Dictionnaire Oxford Arabic, Arab Bland , 2014,p 44.

الأفضل وخاصة التغير أكثر ملائمة من اجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من الحقول.

ويعرف الإصلاح في المصطلحات السياسية بأنه تحسين للنظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أسياسيا مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية، العدل وكفاءة الإدارة والمحاسبة وتجديدا للحياة السياسية وتصحيح مساراتها، أما الإصلاح في المنظور الأوروبي فهو إعادة التشكيل والبحث عن وضع جديد وتطوير وتعديل وإزالة ما لم يعد صالحا للاستعمال وكلها معاني يستوعبها مفهوم الإصلاح في القواميس العربية الذي يلخص المضمون في إزالة ما يهلك ويفسد ويعطل.

أما محمد الغزالي بعد ما وضع واجب المسلم اتجاه نفسه بتهذيبه، شرح في بيان معنى الإصلاح فقال:" أن المسلم يبدأ بإصلاح نفسه، ثم أهل بيته، ويتعدى بعد الفراغ منهم إلى جيرانه، إلى أهل منطقته، وبالتالي إصلاح مجتمعه ككل "[1].

وكذلك عرف بن تيمية بأنه " صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه صارت هذه الأمة خير امة أخرجت للناس "[2].

3 - الإصلاحات العثمانية:

معنى الإصلاح هو إقامة حكومة رشيدة تحترم القانون، التي تعامل رعاياها بمبدأ المساواة، وذلك بإزالة الفوارق والمزايا بين رعايا الدولة، وهي الدعوة لإنشاء حكومة ذاتية تشترك فيها كل القوميات في أنحاء الدولة العثمانية.والهدف من الإصلاح هو المساواة بين أهل الذمة والمسامين وإعطائهم كل الحقوق التي هي للمسلمين.[3]

---

[1] محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، مج 2، ط 1، دار ابن حزم، العراق، 2005، ص 342.

[2] ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تح:العمران علي ابن محمد، دار الفؤاد، جدة، ص 73.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق،ص 151.

ارتبط مفهوم الإصلاح بمصطلح التنظيمات التي تعرفها دائرة المعارف الإسلامية بأنها مأخوذة من قانون تنظيم أتمك ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد المجيد الأول، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة خط شريف كلخانة[1] وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم محمود الثاني[2]، أما نهاية عهدها فكانت عام 1876 م عندما يدا حكم عبد الحميد الثاني[3].

إلا أنه يوجد مفهوم أخر لهذا المصطلح مخالفا لما سبق، يرى أن الإصلاح سابق على التنظيمات ومختلف عنها في المقصد والمآل فالإصلاح مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت تحدث تغير إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والتربوية والعسكرية وتعزيز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة [4].

---

[1] هو اول مرسوم صدر في عهد السلطان عبد المجد الاول في 3نوفمبر 1839م. و هو قانون الاصلاح السياسي وضعه الوزير مصطفى رشيد و هو من ابرز رواد الاصلاح السياسي. مفيد الزبيدي, موسوعة التاريخ الاسلامي (العهد العثماني) ، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2003, ص23.

[2] بن عبد الحميد الأول بن أحمد الثالث بن محمد الرابع بن إبراهيم الأول بن أحمد الأول بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغل 20) .يوليو 1 – 1785 يوليو (1839 كان السلطان الثلاثون للدولة العثمانية، وهو ابن السلطان عبد الحميد الأول شهد عصرة خطوات إصلاح واسعة، وحاول أن يوقظ الدولة العثمانية، وأن يدفعها إلى ما تستحقه من مكانة وتقدير. محمود شاكر , التاريخ الاسلامي – العهد العثماني – , المكتب الاسلامي , بيروت , 2000, ص 68.

[3] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، ج 1، دار الهدى، بيروت، ص 206.

[4] قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994، ص 36.

4 – التنظيمات العثمانية:

التنظيمات كلمة عربية مفردها تنظيم، ومعناها السياسي التنظيم والإصلاح على المنهج الأوروبي الغربي، وتاريخيا تعني حركة الإصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، والاخذ بالمؤسسات والتنظيمات الأوروبية.

ويبدأ عهد التنظيمات بإصدار فرمان التنظيمات الخيرية1839م، وهناك من يعرفها أنها حركة تجديد وإلاصلاح، وأنها عهد التغيير الثقافي الإجباري، وهي حركة لإرضاء الدول الأوروبية حتى تكون مساندة للدولة العثمانية، كذلك هي حركة إصلاحية ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مهدت لحكم دستوري على النمط الغربي، وهي تدعوا لإحداث التقارب بين المسلمين والنصارى.[1]

والتنظيمات العثمانية هي حركة تنظيم شؤون الدولة على غرار الدول الأوروبية، والعمل على تقريب العالم الإسلامي من العالم الغربي، وقد ساعد ذلك على ترويج الفكرة القائلة بأن الدولة العثمانية إذا ما أخذت بأشكال الحكم الأوروبي سيتلوه تلقائيا قيام دولة قوية وحديثة.[2]

---

[1] محمد حرب، المرجع السابق،ص، ص 28، 29.

[2] نجم الدين مصطفى محمد، الدساتير والقوانين العثمانية..الجذور والتوجه الجديد، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، إشراف:فواز علي عبابنه، قسم القانون، كلية القانون والسياسة كوبنهاجن، الدنمارك، 2013م، ص 216.

المبحث الثاني:خصاص وأسباب إصدار الإصلاحات والتنظيمات العثمانية.

أ – خصائص الإصلاحات:

بعدما كان السلاطين هم الذين يشرفون على عملية الإصلاح مع بداية ظهور فكرة الإصلاح إلى غاية وفاة السلطان محمود الثاني، وأوكلت مهمتها إلى كبار رجال الدولة مثل:مصطفى رشيد باشا[1]، على باشا، فؤاد باشا.

تزايد التأثيرات الغربية في عملية الإصلاح، حيث أن أغلبية القوانين في عهد التنظيمات كانت مستلهمة من الأنظمة الأوروبية مع التوفيق بينها وبين الشريعة الإسلامية.

الإعتماد على الحكم والإدارة المركزية في تطبيق القوانين وذلك التشدد في تطبيق المركزية، أدى إلى ظهور الفوضى في حكم الإيالات، وأضعف ذلك من سيطرة الدولة العثمانية.[2]

الأخذ من الغرب فيما يخص إصلاح الجيش، وكذلك نظم الإدارة والحكم، والإتجاه بالمجتمع من التنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع والتوجه نحو العلمانية.

كان الهدف من تلك الإصلاحات هو إقناع الدول الأوروبية بقوة الدولة العثمانية، حتى ترفع يدها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.[3]

ب – أسباب الإصلاحات العثمانية:

---

[1] 1800–1858 يعد من ابرز رواد الإصلاح و يعتبر اب التنظيمات ,كان قد صار على درب مماثل الدرب الذي سار عليه الكثير من رجال الدولة.من اسرة جد متواضعة كان والده احد مدراء الأوقاف الخزينة عندما تولى محمود الثاني السلطة عينه منصب الصدر الاعظم. روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي ,دار الفكر، ج2، القاهرة، 1992، ص164.

[2] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1917م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1991م.ص، ص 31، 32.

[3] محمد أنيس، المرجع السابق، 213ص،ص، 214.

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالدولة العثمانية لإتباع حركة الإصلاح مقسمة كالآتي:

1- الأسباب الداخلية:

أدت الأوضاع التي عاشتها الدولة العثمانية قبيل ظهور فكرة الإصلاح إلى الاضطرابات والثورات التي تسبب فيها عدة أطراف من الدولة لعل أبرزها:

ضعف السلاطين:

أدى ضعف السلاطين إلى ضعف الدولة العثمانية في حد ذاتها، فبعد وفاة السلطان سليمان القانوني تولى العرش سلسلة من السلاطين غير مؤهلين للقيادة، حيث اعتلى العرش سبعة عشر سلطانا، فمنهم من مات سريعا ومنهم من تولى العرش في سن طفولته[1].

بعد أن كان السلطان يخرج للحرب بنفسه، أصبح الجيش يقاتل تحت إمارة القائد الأكبر، وهذا ما جعل اغلب السلاطين لا يغادرون قصورهم، وتفضيلهم البقاء مع غلمانهم وجواريهم المختلفة الأجناس، على أن يشاركوا في القتال[2].

بالإضافة إلى تفكك الأسرة الحاكمة وتعدد أمهات الأولاد وبالتالي اختلاف الأولاد فيما بينهم على الحكم وتدخل الجواري في سياسة الدولة[3].

تعدد القوميات:

---

[1] ياغي إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط2، مكتبة العبيكان، 1998، ص 139.

[2] فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية، تح:إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 252.

[3] شاكر محمود، التاريخ الإسلامي–العهد العثماني، ج8، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991، ص 122.

شهدت الايالات[1] العثمانية بعض الاضطرابات والقلاقل بسبب تعدد القوميات مثل لبنان التي عاشت انقسامات طائفية اجتماعية ودينية تمثلت في الصراع بين القيسية واليمنية المدعمة من طرف الدولة العثمانية وكذلك الصراع بين الموارنة[2] والدروز[3] كانت نتيجتها مذابح في كلا الطرفين[4].

تعدد مراكز السلطة:

وهذا التعدد لمراكز السلطة وبعد المسافة بينها واسطنبول مركز الخلافة، اوجد صعوبة على الدولة العثمانية في السيطرة على زمام الأمور، كما أنها عندما أعطت هذه الأسر حكما وراثيا ساهمت في انفصال هذه الايالات عنها، مثلما حدث فعلا في ايالات الجزائر التي انفصلت وأصبحت تبعيتها اسمية فقط، تمثلت في الدعاء للسلطان في الخطبة في الجمعة والتعاون معها في الحروب بتقديم المساعدات العسكرية للبحرية التركية في حالة تعرضها لاعتداء خارجي، مثل معركة نافرين 1827 م التي شارك فيها الأسطول الجزائري وتحطم نهاية المعركة[5].

2- الأسباب الخارجية:

---

[1] ايالة أي مقاطعة أو محافظة أو إقليم واستبدلت بولاية. ينظر:محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جامعة دمشق، حزيران، 2012، ص 365.

[2] طائفة مسيحية اشتق اسمها من اسم القديس مارون ,طهرت هذه الطائفة في بلاد الشام حيث لعبت فيها دروا سياسيا. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص14.

[3]:فرقة باطنية اخذت جل عقائدها عن الاسماعيلية , و هي تنتسب إلى نشتكين الدرزي نشات في مصر ثم انتقلت إلى الشام ,عقائدها خليط من عدة اديان و افكار كما انها تؤمن بسرية افكارها , فلا تنشرها.و هم من عرب سوريا و العراق و وجدوا فيها منذ فجر التاريخ , من عرب اليمن و الحجاز الدين قدموا هذه البلاد و استوطنو فامتزجت دمائهم قبل النصرانية و الاسلام و قبل بعث موسى و عبسى و محمد الدين اعتنقو ديانتهم على التعاقب. سليم ابو اسماعيل ,الدروز (تعريف و تاليف و تصنيف)مطابع الفضول الجميزة ,بيروت , ب س ن , ص41.

[4]رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص ص 52-53.

[5] بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 60.

لم تكن هذه الأسباب الداخلية وحدها سبب في ضعف الدولة العثمانية بل كانت هناك أسباب خارجية تمثلت في:

حروب الدولة العثمانية الطويلة:

خاضت الدولة العثمانية حروبا طويلة المدى مع اختلاف جبهات القتال فيها، وأنهت كاهل الجند واستنزفت أموال وموارد البلاد وألحقت بها هزائم كثيرة كهزيمتها أمام روسيا وتوقيعها معاهدة صلح عام 1699م بكازلوفتر، تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن ترانسلفانيا وسلوفانيا وكرواتيا بالمجر وإقليم بووليا للبولنديين كما وقعت معاهدة بلروفتز في عهد السلطان احمد الثالث، تنازلت بموجبها عن أراضي جديدة في بلغاريا وحول الدانوب للنمسا.

كما أنها مكنتها من الكشف عن إستراتيجية روسيا تجاه مواطن بها في البلقان والمشرق العربي، وذلك لاعطاءها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية أسوة بفرنسا[1].

الامتيازات الأجنبية:

يعتبر القرن 18م بداية الهيمنة الأوروبية على العديد من المناطق الخاصة للدولة العثمانية، حيث بدا الأجانب استعمال الامتيازات والتسهيلات التي منحتها الدولة لهم فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة[1]

[1] الغالي غربي، المرجع السابق ،ص،ص 163-164.

فصار لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا نفوذا كبيرا من خلال رعايا الكاثوليك والبروتستانت والروم الأرثوذكس على التوالي وعدت قيودا طوقت عنق الدولة ولقد أساء ممثلو القوى العظمى استخدام هذه الامتيازات وتوسعوا فيها وتجلى في إدخال الآلاف من نصارى الدولة تحت حمايتهم وإعطاء بعضهم الجنسيات الأوروبية[2].

المبحث الثالث:أهم الإصلاحات والتنظيمات العثمانية في بلاد الشام:

ترجع فكرة الإصلاحات العثمانية إلى عهد السلطان عثمان الثاني[3].ثم إستأنف ذلك السلطان مراد الرابع[1] حيث أصدر لوائح قانونية سميت لائحة العدالة، وذلك لإصلاح النظام

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 204.

[2] قاري ياسر بن عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص 17.

[3] هو السلطان السادس عشر من سلاطين آل عثمان والابن البكر للسلطان أحمد الأول .اعتلى عرش السلطنة بعد أن عُزل عمه السلطان مصطفى الأول في 1618 , وعام 1622,وبعد قتله خلفه عمه مصطفى الأول. وهو شقيق كلٍّ من السلطان مراد الرابع والسلطان إبراهيم الأول .يُعد أول سلطان عثماني يموت مقتولاً نتيجة ثورة داخلية ومن كان قبله من

الإقطاعي، وتنص على إصلاحات عسكرية، مالية وإدارية.لتتواصل الإصلاحات في عهد السلطان محمود الأول إذ إستعان بمجموعة من الخبراء، كما إهتم السلطان مصطفى الثالث[2] بإصلاح البحرية والمدفعية كما إستعان بالخبراء الأجانب.

كما ركز السلطان عبد المجيد الأول على الإصلاحات العسكرية نظرا لإنهزامات الدولة العثمانية أمام روسيا، كما إهتم بالجانب الإقتصادي والثقافي.وتميز عهد السلطان سليم الثالث بإدخال برنامج إصلاحي يعتمد على النموذج الأوروبي.[3]ومن أبرز الإصلاحات نذكر:

أ – خط الشريف كلخانة:

السلاطين ماتوا إما لأسباب طبيعية أو قتلوا في معارك. يلماز اوزتونا , تاريخ الدولة العثمانية , مؤسسة فيصل للنشر , استنبول , 1988, ص460.

[1]:بن أحمد الأول بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغرل هو السلطان العثماني السابع عشر، عاش بين عامي 1049 – 1021) هـ 26) / (يوليو 9 – 1612 فبراير 1640 م). حكم 17 عاما منذ عام 1032هـ 1623 / م وكان عمره آنذاك 11 عاما. ضمت بغداد للدولة العثمانية في عهده عام 1639 م. كان يجيد العربية والفارسية بالإضافة إلى التركية، وكان يكتب القصائد تحت اسم مرادي، كما كان موسيقيًا مميزًا. اماني جعفر غازي ,السلطان ابراهيم بين الحقيقة و الافتراء (1616–1648), مجلة البحوث , كلية الاداب , ب س ن , ص 501.

[2] ابن أحمد الثالث بن محمد الرابع بن إبراهيم الأول بن أحمد الأول بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغل 1129).هـ 1187 – هـ1717 / م1774 – من أحد خلفاء الدولة العثمانية .تولى الحكم بعد ابن عمه عثمان الثالث وكان عمره حينذاك 42 عاما. حبيب بن حسين بن خلف الرحبي , المرجع السابق، ص 53.

[3] نايف عبد نايف نجم الجبوري، المرجع السابق، ص،ص 72، 73.

صدر خط كلخانة (ينظر إلى الملحق رقم3)[1] في عهد السلطان عبد المجيد[2](ينظر إلى الملحق رقم 4)[3]، حيث أصدره الصدر الأعظم رشيد باشا، في الثالث من نوفمبر 1839م، وكان ذلك بعد نكسة الجيش العثماني في معركة "أينتاب"، أمام الجيش المصري.قرأ هذا المرسوم في حفل رسمي كبير في قصر كلخانة، فعرف بمنشور كلخانة، وكان ممن حضر الحفل السلطان، كبار الوزراء ورجال الدين، والإدارة والجيش، كما حضره بطاركة النصارى وحاخام اليهود، وممثلوا الدول الأجنبية[4].ويعتبر مرسوم كلخانة أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية، إذ وضع قواعد الإصلاح على المبادىء الأوروبية.[5]

سبب إصدار مرسوم كلخانة:

يذكر أن السبب وراء إصداره هو الصراع المحتدم بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا في الفترة الممتدة مابين 1839–1841م، حيث أرادت الدولة العلية أن تكسب الدول

---

(1) ملحق رقم 3، نص مرسوم كلخانة.

(2) هو السلطان العثماني الحادي والثلاثين، ولد بتاريخ ابريل 1823، في مدينة اسطنبول، والده هو السلطان "محمود الثاني" وأمه هي السلطانة "بيزمي عالم"، تعلم العلوم الدينية والدنيوية، وأتقن اللغة الفرنسية في سن متقدم، كان يطلب من معلميه إعطاءه فرصة لسماع الموسيقى الغربية وتعلم تقنياتها، ومن هنا استدل معلموه لكونه سيسير على درب أبيه الإصلاحي، وسيتجه للحداثة الغربية في حال توليه مقاليد الحكم. كان ضعيف البنية شديد الذكاء واقعيا ورحيما، أحب الإصلاح وادخل التنظيمات الحديثة ورغب في تطبيقها في الحال، كما ادخل العديد من الإصلاحات في الجيوش العثمانية، ترقت في أيامه العلوم والمعارف واتسعت دائرة التجارة، تولى الخلافة عند وفاة أبيه السلطان محمود الثاني، ولم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وكانت الحكومة في غاية الاضطراب بسبب انتصار جيوش محمد علي باشا بنصيبين، كما مر واحتلال جيوشه لمدائن عين تاب وقيصرية وملطية، توفي 25 يونيو 1861م دامت مدة حكمه 22 سنة ونصف، علي محمد صلابي، صفحات من التاريخ الإسلامي في الشمال الإفريقي 6 الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد، 2001، ص 374.

(3)الملحق رقم 4، صورة السلطان عبد المجيد.

(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 152.

(5) إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 153.

الأوروبية لصفها، فأظهرت نية لإصلاح أوضاعها الداخلية والعمل بمبدأ المساواة بين مواطنيها على اختلاف أديانهم.[1]

صرح السلطان عبد المجيد "قد رؤي من الآن فصاعدا أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة.[2]

مضمون خط كلخانة:

- العمل على حفظ أرواح وأموال وأعراض مواطني الدولة، وحمايتها من أي إعتداء من خلال إصلاح النظام الإداري والقضائي، حيث صرح القانون بضرورة إجراء محاكمة علنية عادلة قبل تنفيذ حكم الإعدام، كما تم منع مصادرة أموال المحكومين وعدم حرمان الورثة منها.
- إبطال نظام الالتزام وتنظيم عملية جباية الضرائب.
- تنظيم الخدة العسكرية من حيث إعداد المجندين وتحديد مدة الخدمة العسكرية.
- المساواة بين سكان الدولة العثمانية وعدم التفريق أو التمييز بينهم بسبب معتقداتهم الدينية.
- وللقضاء على البيروقراطية والرشوة تم الإهتمام أكثر بالموظفين حيث دعى هذا المرسوم إلى تحسين أحوالهم بزيادة رواتبهم، وتخصيص رواتب ثابتة للذين لم تخصص لهم رواتب.
- تعهد المرسوم بإخراج وتنفيذ الإصلاحات إلى أرض الواقع وذلك بتشريع القوانين التي سيشرع في تنفيذها بعد عرضها على السلطان.

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 31.

[2] المرجع نفسه ،ص 33.

• الوعد بإيصال مضمون هذا المرسوم إلى كافة سكان ورعايا الدولة في مختلف أجزائها. ولسفراء الدول الأجنبية في عاصمة الدول "ليكونوا شهودا على دوام هذه الإصلاحات للأبد إن شاء الله تعالى".[1]

ب – الخط الشريف الهمايوني 1856:

صدر خط الشريف الهمايوني (أنظر الملحق رقم5)[2] بعد حرب القرم [3]التي بدأتها روسيا للقضاء على الدولة العثمانية وقد وجدت بريطانيا أن سلامة إمبراطوريتها في الهند مرتبطة بسلامة الدولة العثمانية فانحازت إلى جانب تركيا ومعها فرنسا في هذه الحرب ضد روسيا، وكان الثمن الذي حصلت عليه بريطانيا هو استصدار خط شريف هما يوني وهو الخط الذي عرف "بمنشور التنظيمات الخيرية"، وكان أكثر دقة في تحديد التغيرات الواجب أجراؤها، وان صيغته كانت أكثر عصرية[4].

وقد تضمن مايلي:

–إلغاء نظام الالتزام والقضاء على الرشوة والفساد.

–المساواة في التجنيد بين المسلمين وغير المسلمين.

–معاملة الجميع معاملة متساوية مهما كان أديانهم ومذاهبهم.

–المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية.

---

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، 33–34.

[2] ملحق رقم 5، مضمون خط الشريف الهمايوني.

[3]:1853–1856 ,قامت بين روسيا من ناحية و تركيا و فرنسا و سردينيا من ناحية اخرى بسب المسألة الشرقية التي ظلت دون حل و كانت ذريعتها المباشرة النزاع بين روسيا و فرنسا حول الاشراف على اماكن المقدسة بفلسطين , و انتهت بمؤتمر باريس 1855و انهاء دور روسيا في جنوب شمال افريقيا. شفيق غربال , موسوعة العربية المسيرة , مكتبة العصرية صيدا ,ج2, بيروت ,ب س ن ,ص1336.

[4] يوسف سامي فرحان، ظهور المعارضة وبدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي، الدراسات العليا الماجستير، جامعة الانبار، ص 4.

-القضاء على حواجز نظام الملل ليتمتع كل مواطني الإمبراطورية بمواطنة عثمانية متساوية[1].

-سمح للطوائف بإنشاء مدارس تعليم العلوم والفنون والصناعات، وضمن حرية هذه المدارس التعليمية، ومن القضايا المهمة التي نص عليها نذكر:

-إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا بين المسلمين وغير المسلمين ماعدا الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث، فتحال على الحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين.

-إصلاح السجون ووضع نظاما للشرطة وحرم التعذيب، وأوصى بتكوين مجالس للولايات.

-شجع على إنشاء البنوك وإصلاح النقد لتوفير رؤوس أموال تستخدم في تنمية الزراعة والصناعة.

وختم بالقول أن تحقيق هذه الأغراض يكون عن طريق الانتفاع بعلوم أوروبا وفنونها ورؤوس أموالها[2].

ويهدف الخط الهمايوني الجديد إلى استثارة عواطف الدول الأوروبية للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في مواجهة أطماع روسيا في أراضي الدولة العثمانية، وبالفعل أدى تدخل الدول الأوروبية إلى إرغام روسيا على قبول شروط صلح النمسا ثم صلح باريس مارس 1856م واهم بنوده:

-احترام استقلال ممتلكات الدولة العثمانية.

---

[1] يوسف سامي فرحان، المرجع السابق، ص 4.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 154.

-قبول مبدأ التحكيم في أي خلاف ينشب بين الدولتين.

-تعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال المسيحيين لديها دون تدخل أي دولة في شؤونها الداخلية[1].

-حق الدولة في إغلاق مضيقي البسفور والدردنيل في وجه أية سفن حربية أجنبية.

-حرية الملاحة في نهر الدانوب واستقلال ولايتيه (مولدافيا ولاشيا) تحت السيادة العثمانية.

-حياد البحر الأسود فلا تسمح فيه بسفن حربية ولا تقام على شواطئه مؤسسات حربية.

وقد ساهمت المساواة التي جاء بها الخط الهمايوني الجديد بين الملل الأخرى والإسلام في زيادة الروح القومية لدى شعوب البلقان، فلم تعد في حاجة إلى الإدارة المركزية العثمانية، ونمت الروح القومية لدى اليونانيين فالصرب ثم البلغار وفي القرن 20 انتقلت العدوى إلى العالم العربي[2].

صدرت قوانين مكملة لتنفيذ ما ورد في المنشور الهمايوني كان أهمها قانون الأراضي عام 1858م، والذي استهدف وضع حد لفوضى الملكية العقارية التي كانت سائدة من قبل، وكان محاولة جادة من الدولة للسيطرة على أراضيها ووضع حد لمتلاعبين بها[3].

كما هدف واضعوه إلى تطوير الريف العثماني ليكون في مثال الريف الفرنسي، إلا أن هذا القانون كانت له نتائج مدمرة إذ أسيء تطبيقه، فقد مكن أصحاب النفوذ من الاستحواذ

(1) عبد اللطيف الصباغ، تاريخ الدولة العثمانية، دن، 2013، ص 108.

(2) المرجع نفسه، ص 108.

(3) عبد العزيز محمد عوض، التنظيمات العثمانية في الولايات العربية، كلية الآداب، جامعة الرياض، 2009، ص 91.

على مساحات واسعة من الأراضي عن طريق الرشوة والتحايل، بينما كان الفلاح عاجزا عن توفير المال لدفعه للأرض التي يتصرف بها.

ومنه نستنتج أن رجال الإصلاح كانوا غير متبصرين فقد ألهمتهم النظم الفرنسية دون إدراك الوضع القائم ونتائجه المحتملة[1].

ت - التنظيمات الجديدة 1874:

صدر هذا الخط في أواخر عهد السلطان عبد العزيز[2] 1874م، وقد تضمن هذا الخط كافة المبادئ التي وردت في خط همايوني، اهتم بصفة خاصة بمبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا السلطان وحقوقهم في الدولة، تضمن الرسوم العديد من النقاط[3]:

-الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لان في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

-نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلية المتحلين بصفات العفة والاستقامة، وان تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل.

-بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا وموافقا لوصفه وتعريفه، فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأموريتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها.

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 154.

[2] ولد عام 1830م/1245هـ والده السلطان محمود الثاني، تولى كرسي السلطة خلفا لأخيه عبد المجيد الأول عام 1861، وعمره اثنان وثلاثون عاما، فوجه عنايته إلى إصلاح العدلية والبحرية، وتعميم المعارف في سائر أنحاء السلطنة. عزتلو يوسف بك أصاف، تاريخ السلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 127.

[3] محمد أنيس، المرجع السابق، ص 217.

-منح السلطان عموما الرعايا حق انتخاب مميزين وأعضاء المحاكم النظامية، ومميزين أعضاء مجلس الإدارة، وتعيينهم سواء أكانوا من المسلمين أم غير المسلمين، كي تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة[1].

-التحري عن أسباب زيادة الإيرادات لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها زادت مدنية وعمرانا.

-اعتراف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا، أو طلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التفصيل فورا كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة، مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب.

-ألغى السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة، عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم منتخبين من قبل الأهالي.

-كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك من أقدم مقاصده السنية، ولما كان العساكر الضابطة إحدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان يسن القوانين المتعلقة بالضابطة.

-أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف الغير إسلامية.

---

[1] غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، اشرف:الغالي غربي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 124.

-السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة[1].

-تنظيم استيفاء الإعانات العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون واعترف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأسنان المكلفين وبعدم العدالة في توزيع وتحصيل الإعانة من الطوائف غير المسلمين على أن يستثنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل وان يجري استيفاء الإعانة الموضوع حسب عدد النفوس، أما الثاني فهو تامين واردات خزينة الدولة.

-اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات، ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافأة، والمخالفين بالمعاقبة، وطلب أن ترتب وتحدد اختصاصات الولاة والمتصرفين والقائمقامين، وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم محمود نديم باشا المبادرة بإعلان هذه التنظيمات[2].

رغم الأزمة المالية فقد افتتح السلطان كليات عسكرية جديدة وانشأ ثالث اكبر أسطول بحري في العالم، وامتد طول خطوط السكك الحديدية من 280 ميلا إلى 835 ميلا، وبدا إنشاء خط سكك حديدية بين اسطنبول وباريس.

وكان التلغراف أهم وسيلة اتصال في ذلك الوقت، فقد انتشر في جميع أراضي الدولة حتى في المناطق الصغيرة، وخلال عهد السلطان عبد العزيز أنشئ قصرا "جيراغان

---

[1] غانية بعيو، المرجع السابق، ص 125.

[2] غانية بعيو، المرجع نفسه ، ص 126.

وبيلربيي" على البوسفور، ورعت السلطانة الوالدة "برتو نيفال" والدته إنشاء مسجد في اقسراي باسطنبول، كما أعاد بناء الجامع الكبير الذي كان قد احترق في منطقة قاسم باشا[1].

كما أنشأت في عهده المئذنة الخامسة في المسجد النبوي، وكان يطلق عليها المئذنة العزيزية، لكنها غير قائمة الآن، كما أنشأ مسجدا على جبل النور في مكة، وعهد إلى مهندس ومسؤول مياه واحد الموردين بتيسير توزيع المياه في المدينتين المقدستين، مكة والمدينة.

أجرى السلطان عبد العزيز إصلاحات واسعة في المستشفيات من اجل المحتاجين في مكة والمدينة، وقام بتوسعة هذه المستشفيات بإضافة مبان جديدة إليها[2].

ث- دستور 1876(عهد المشروطية):

عند تولى السلطان عبد الحميد الثاني[3] عرش السلطة خلفا لأخيه مراد الخامس 1876، وفورها مباشرة عهد بالصدارة العظمى إلى مدحت باشا[4]، عند توليه السلطة كان

---

[1] صالح كولن، المرجع السابق، ص 301.

[2] المرجع نفسه، ص 302.

[3] ولد السلطان عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء الموافق ل 21 سبتمبر 1258هـ/1842م، وهو ابن السلطان عبد المجيد من زوجته "تيريموجكان قادين"، وقد درس السلطان في القصر السلطاني على أيدي نخبة من أشهر المربين في عصره علما وخلقا، تعلم اللغتين الفارسية والعربية وهو السلطان العثماني الرابع والثلاثون. نيفين مصطفى ومحمد عبد الله مشيب، هدية السلطان عبد الحميد الثاني من دفتر ذكريات العائلة (1876-1909م)، مجلة بحوث كلية الآداب، ص 1918.

[4] ولد في استنبول شهر صفر 1238هـ الموافق ل 1822م، والده القاضي الحاج حافظ محمد أشرف، حفظ القران الكريم وهو في سن العاشرة، وعند تخرجه من الديوان الهمايوني سمي بإسم مدحت منذ 1250هـ-1834م، وفي 19جانفي 1862م أصدر السلطان عبد الحميد الثاني قرار بتعيين مدحت باشا صدرا أعظم. رأفت غنيمي الشيخ، ناجي عبد الباسط

هناك تيار قوي يطالب بإعلان الدستور، ويعتقد دعاته بان شفاء أمراض الإمبراطورية لا يتم إلا عن هذا الطريق، وان إعلان الدستور سوف يكون جوابا حاسما للدول الأجنبية التي كانت تطالب بإلحاح الأوضاع في الإمبراطورية[1].

وأمر مدحت باشا بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور، وبعد الجلسات انتهت اللجنة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين:مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان[2].

أصدر السلطان عبد الحميد الثاني الدستور في 1876، وقد تعلق الأمر بالتعليم افرد الدستور بعضا من مواده، ومنها المادة (16) التي أكدت وضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة، أما بالنسبة للتعليم في الولايات العثمانية فقد أوكل هذا الأمر إلى المجالس العمومية وفقا للمادة (110) من الدستور، في حين نصت المادة (114) منه على جعل التعليم إلزاميا في الدولة العثمانية[3].

كما أنشأ:

الدور والمعاهد والكليات التالية:

دار العلوم السياسية–الجامعة بفروعها:العلوم والحقوق والآداب، أكاديمية الفنون الجميلة، كلية الهندسة العالية، مدرسة المالية، مدرسة التجارة، مدرسة الزراعة العالية، مدرسة

هدهود، استراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869–1914م،(في اطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي)،مركز الحضارة العربية، القاهرة،ط1،2014م، ص 106.

[1]محمد علي اورخان ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط4، اسطنبول، 2008، ص61.

[2] غانية بعيو، المرجع السابق، ص 127.

[3] هيثم محيي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري، اثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر، مجلة جامعة بابل، المجلد 63، العدد 03، 2015، ص 1452.

التجارة البحرية، مدرسة الإحراج والمعادن، مدرسة اللغات، مدرسة المعوقين، دار المعلمات، مدرسة الفنون النسوية[1].

المدارس المتوسطة والثانوية:

-المدارس الإعدادية (الثانوية) في كل محافظ (مدنية وعسكرية).

-مدارس متوسطة في كل قضاء.

-مدارس للمعلمين والمعلمات.

-المدارس الصناعية للبنين والبنات.

-مدارس للصم والبكم.

أما المدارس الابتدائية التي أنشاها فهي لا تعد ولا تحصى[2].

هدف السلطان من وراء إصدار الدستور إلى وقف تدخل الدبلوماسية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب السلطنة من المسيحيين والتنويه بان الدولة العثمانية قادرة على إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي[3].

كما نص الدستور على ضمان الحريات العامة، وإنشاء سلطة تنفيذية يرأسها السلطان تساعده وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، وكما سبق الذكر على سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين (المبعوثان، الأعيان) وسلطة قضائية تتولاها محاكم مستقلة.

---

(1) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1891-1908م) ، ط02 ،مؤسسة الرسالة،بيروت ،1979م،ص 13.

(2)محمد علي اورخان ، المرجع السابق، ص 120.

(3) غانية بعيو، المرجع السابق، ص 128.

إلا أن التجربة الدستورية لم تعمر أكثر من سنة واحدة أي من 19 مارس 1877 إلى 14 افريل 1878، بعد أن قرر السلطان حل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور[1].

قامت العديد من المعارضات تجاه قرار السلطان ونجحت في إرغامه في الخضوع لمطالبها والمتمثلة في العودة إلى الحياة الدستورية، كان أشهرها " جمعية الاتحاد والترقي "[2].

جاء في كتاب عبد الثاني الحميد في مذكراته عن سياسة الإصلاح لمالي:

عند تولي السلطان عبد الحميد الخلافة، كانت الديون المترتبة على الدولة تبلغ 2، 528، 010، 885 ليرة عثمانية فاستعد لمجابهة الموقف، ولكي يرد من اعتبار الدولة تجاه الدول الأجنبية، استقدم عددا من الخبراء الماليين الأوروبيين، فاعدوا له تقريرا حول إمكانية وفاء هذه الديون، وعندما تقرر تشكيل إدارة الديون العامة انخفض إلى 106437234 ليرة عثمانية[3].

وفي الحرب اليونانية التي وقعت عام 1897م اضطر عبد الحميد إلى دفع أكثر مصاريفها من خزينته الخاصة، وكان ينفق من ماله الشيء الكثير على الفقراء والمحتاجين[4].

وقد سعى السلطان عبد الحميد بعد عقد تسوية الديون إلى تطبيق برنامج للإصلاح المالي، سعى من خلاله لزيادة إيرادات الدولة وتعويض ما يذهب لسداد الديون، من خلال مايلي:

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 159.

[2] تأسست 1889 من طرف طلبة المدارس العسكرية، كان هدفها محاربة استبداد السلطان وإعادة الحياة الدستورية إلى الدولة العثمانية. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 159.

[3] السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر السابق، ص، ص 11-12.

[4] نفس المصدر، ص 12.

الإصلاح الضريبي:

سعى عبد الحميد للإصلاح الضريبي من خلال تطبيق سياسة ضريبية ترمرم الوضع المالي الصعب للدولة العثمانية الذي بحاجة لنهضة سريعة، بفرض ضريبة على الدخل على جميع سكان الدولة، ولكنه لم يطبق لوقوف السفراء الأوروبيين حيال تطبيقه.

ترشيد الإنفاق:

عمل السلطان عبد الحميد على ترشيد الإنفاق وإتباع سياسة تقشفية، فقام بتقليص كوادر القصر ونظاراتي الداخلية والخارجية بصفة خاصة، وكذلك تقليص رواتب الأمراء والنظار بصفة عامة، وإحالة مصاريف القصر إلى الخزينة الخاصة بدلا من خزينة الدولة، ووضع الميزانية تحت إشراف لجنة للإصلاح المالي للنظر فيها قبل أن تعرض على مجلس النظار [1].

وقد كان السلطان أول المتقشفين، وكان يعتبر دائما أن ثروة السلطان الشخصية يمكن أن تكون سندا للدولة عند الشدائد.

ويمكن القول أن السلطان عبد الحميد في سياسته المالية نفذ ما في وسعه ووصل بالتركة الثقيلة التي ورثها من ديون إلى أدناها في ظل تأمر دولي مستمر عليه، أنهك ميزانيته وجعل اللجوء للديون أمرا لا مفر منه، ولكن دون تفريط أو توريط[2].

كما نذكر من إصلاحاته انه بنى مستشفى ودار العجزة من ماله الخاص وكذلك مركز البريد العام، ومبنى دار الفنون ودار النفوس العامة، ومد قساطل المياه، التي أنقذت استانبول من العطش (مياه الحميدية)، وافتتح الغرف التجارية والزراعية والصناعية.

---

[1] أشرف محمد دوابه، الاقتصاد العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876–1909م، اسطنبول، أكتوبر2018، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص 05.

وقد جرى في عهده توسيع معمل الطرابيش وافتتاح معمل الخزف (السيراميك)، وبعد هذا وذاك جرى في عهده مد الخط الحديدي من دمشق الى المدينة المنورة بطول 1327 كلم المسمى بالخط الحديدي الحجازي، خدمت للإسلام والمسلمين[1].

وإصلاحاته العسكرية هامة جدا استقدم عددا من الجنرالات الألمان المختصين، فمنهم "فون درلكوج، فون هوفز، كامب هوفز" حيث دربوا الجيش العثماني حسب متطلبات العصر، وأرسل بعثات عسكرية إلى ألمانيا، كما افتتح الاعداديات العسكرية، وجهز الجيش بالأسلحة الحديثة[2].

كما تم توسيع الكلية الحربية ومدارس الهندسة العسكرية والبحرية والمدرسة الطبية العسكرية، كما أنشأ ثمانية عشرا معهدا تعليما رسميا في مجالات المالية والشرطة، وتحرج في مدرسة الهندسة العسكرية ومدارس الطب العسكري خريجون فاق عددهم عدد الخريجين في كافة المدارس العلية المدنية، ويذهب احد الباحثين إلى أن السلطان عبد الحميد سمح بها لبعض من غير المسلمين من الالتحاق بالكليات العسكرية، بسبب التسامح الديني لديه[3].

السياسة الهيكلية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

الزراعة:

كانت الدولة العثمانية دولة زراعة بامتياز يعتمد معظم سكانها على الإنتاج الزراعي، وقد شهدت في عهده توسعا ملحوظا في الأراضي الزراعية، ولم يقتصر أثره على الاكتفاء الذاتي فقط بل اشتد إلى زيادة الصادرات.

---

(1) السلطان عبد الحميد الثاني، لمصدر السابق، ص ص 13-14.

(2) السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر نفسه، ص 14.

(3) نيفين مصطفى ومحمد عبد الله مشيب، ، المرجع السابق، ص1927.

قام بإرسال مفتشين زراعيين للأقاليم لنصح المزارعين، وأرسل البعثات إلى أوروبا للتدريب في مدارسها الزراعية (1880-1888).

وفي عام 1892 تأسست المدارس الزراعية كما تم إنشاء المصرف الزراعي 1888م الذي انتشرت فروعه بسرعة وزادت عن 400 فرع[1].

الصناعة:

كانت حلب والموصل من أهم المدن الصناعية في عهد السلطان عبد الحميد، وتوزعت الصناعة في ربوع الدولة العثمانية بل وسيطر على جزء معتبر من الصناعة اليونانية والأرمن رغم أنهم من الأقليات، وهو مايؤكد فتح الدولة العثمانية فرض التصنيع لكافة رعاياها دون تمييز.

وحافظت الصناعات الحرفية التقليدية على وجودها بل طورت من نفسها لاسيما صناعة النسيج التي أصبحت تنافس الدول الأوروبية.

لقد كان عبد الحميد معروفا بعدائه للتدخل الأجنبي، وكان يرى بان منح الأجانب امتياز احتكاري هو خطر على شركات المسلمين لذا فان اللجوء للاستثمار الأجنبي لم يكن مطلقا بل قيده السلطان وفقا لما يخدم مصلحة الدولة[2].

---

[1] اشرف محمد دوابه، المرجع السابق، ص،ص 13-14.

[2] المرجع نفسه، ص، ص14-15.

المبحث الرابع:مواقف الأوروبيون من الإصلاحات والتنظيمات العثمانية في بلاد الشام:

أ – مواقف الأوروبيون من إصدار خط كلخانة:

أعتبر مرسوم كلخانة اللبنة الأولى لوضع النظام العلماني في الدولة العثمانية، وذلك حينما أقر معاملة المسلمين وغير المسلمين بمساواة تامة."وتمتاز سائر تبعة دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعداتنا هذه الملوكية بدون إستثناء".لذلك وصف خط كلخانة بالمرسوم التغريبي حيث إستلهم من القوانين والنظم الغربية وبالأخص الفرنسية.[1]

ب – موقف الأوروبيون من إصدار الخط الهمايوني:

كان هناك إختلاف وتباين فيما يخص موقف النصارى من التنظيمات العثمانية، وذلك يعود لإختلاف المصالح، فكانت فئة مرحبة بها وأخرى رافضة لتلك التنظيمات، إذ كان هدفها هو التخلص النهائي من الحكم العثماني.

ففي سنة 1841م صدر بيان باسم نصارى سوريا، يطالبون بجعل فلسطين تحت السيطة النصرانية، ويذكر أنه كانت هناك شائعات سنة 1855م عن وجود خطة فرنسية لإحتلال فلسطين وذلك وفق إقتراح بطريرك اللاتين في القدس.

---

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص، ص34، 35.

أما رجال الدين النصارى فلم يتقبلوا الإصلاحات لأسباب مصلحية، [1] فأحد رجال الدين الروم الأرثوذكس عندما قرأ مضمون خط الهمايوني 1856م تضرع لله أن لا يطبق مضمونه، وسبب هذا الموقف هو تخوف رجال الدين من فقدان زعاماتهم الدينية وإمتيازاتهم الاقتصادية.

رفض رجال الدين إزالة الملل، وإحلال محلها عادات إكليركية من خلال رواتب محددة وثابتة، في حين قبل الإصلاح كانوا يحصلون على مبالغ كبيرة من خلال فرض الرسوم والضرائب.

كانت هناك فئة من النصارى رافضة لتلك الإصلاحات تخوفا من تعافي الدولة العثمانية وإستعادة قوتها.

كما برزت فئة من الأرثوذكس، البروتستانت والكاثوليك طالبت بالمزيد من الإصلاحات، حيث رأت أن المرسوم الهمايوني لايلبي كل رغباتهم، طالبوا الدول الأوروبية للتدخل من أجل الحصول على أكبر قدر من التنازلات من قبل الدولة العثمانية.[2]

ت – موقف الأوروبيون من دستور 1876:

كانت الفرحة عارمة لدى جميع مواطني الدولة العثمانية عند الإعلان عن دستور 1876م، حيث رأوا فيه استجابة لمطالبهم وخطوة لتغيير أوضاعهم نحو الأحسن.

وموقف النصارى لم يختلف عن بقية أطياف الشعب حيث عبروا عن فرحهم، إذ يقول الأب توتل اليسوعي الحلبي "وكان المسيحيون يهنؤون بعضهم بعضا، كأنهم نجو من الموت، وأخذوا يعيشون عمرا جديدا".

[1] نايف عبد نايف نجم الجيوري، المرجع السابق، ص 209.

[2] نايف عبد نايف نجم الجيوري، المرجع السابق، ص210.

ويقول أحد نصارى لبنان يوسف الحكيم " بعد إعلان الدستور أبحت حرية إبداء الرأي مصونة ضمن النظام".[1]

كما عبر أحد المثقفين النصارى عن فرحه بالدستور قائلا" فكيف لا نفرح به، ونبعد عنا مايعذبنا خوفا من أن يتعسر إجراؤه..".وإنضم عدد من النصارى إلى جانب المسلمين في مظاهرات في أستانبول معبرين فيها عن فرحتهم بالدستور.

وفيما يخص إرسال نواب وممثلين عن ولايات بلاد الشام للمشاركة في مجلس مبعوثان العثماني، فكل الولايات أرسلت ممثلين عنها، إلا مجلس الإدارة في جبل لبنان رفض إرسال نواب رغم المحاولات المتكررة لرستم باشا في دعوتهم للقيام بذلك.[2]

وكان من بين النواب المشاركين في مجلس المبعوثان العثماني بعض النصارى، فعن ولاية حلب شارك مانوك أفندي، وعن دمشق فمثلها نقولا أفندي.

كما شارك النارى في البرلمان العثماني الأول سنة 1877م، وصرح أحد نواب حلب النصارى مانوك "نحن لم نصبح عثمانيون الآن–إننا عثمانيون منذ 600 سنة، شكرا لسلطاننا وعثمانيتنا إزدادت قوة.[3]

أما فيما يخص الإصلاحات التي مست المدارس الأجنبية، فلقد نهض الروس لحماية الأرثوذكس، والألمان والفرنسيون لحماية الأرمن الكاثوليك، وتكفل الإنجليز والأمريكيون بحماية الأرمن البروتستانت، وهذا ما عرقل عملية فرض اللغة التركية في المدارس الأجنبية.

---

(1) محمد علي الأحمد، المرجع السابق، 189.

(2) نايف عبد نايف، المرجع السابق، ص، ص 213–214.

(3) المرجع نفسه، ص، ص 216–217.

وخلال سنة 1911م إتحدت الطوائف غير المسلمة وطالبت الدولة العثمانية بوضع تنظيم جديد للمدارس، وتجدد الطلب سنة 1913م حيث سمح للمدارس الأجنبية أن تمارس التعليم بلغتها شرط أن يتم إدراج اللغة التركية.[1]

ث – مواقف الدول الاوروبية (بريطانيا وفرنسا):

تميز الموقف الاوروبي عموما بمساندته للتنظيمات العثمانية، حيث ان ادخال النظم الاوروبية الى الادارات العثمانية واحتواء هذه الدول لحركة التنظيمات واستغلالها، سيفتح امامها مجالات واسعة لتحقيق اهدافها[2].

بريطانيا كانت متحمسة لحركة الإصلاح، ولقد ايد سير ستراتفورد كاننج (سفير بريطانيا في استانبول)، دعاة الحركة الاصلاحية، حيث ان علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تحتم عليها مساعدتها في الوقوف على قدميها امام الضغط الروسي، كما ان حركة التنظيمات كانت تتماشى ورغبات بريطانيا[3].

كما أيدت فرنسا هذه الحركة لأن إدخال النظم الأوروبية سيفتح أمامها مجالا اقتصاديا، سياسيا وتبشيريا واسعا[4] ويظهر تأييدها في احتضانها لعدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين، كما إستغلت التنظيمات لبسط حمايتها على جميع الرعايا الكاثوليك بالدولة العثمانية[5].

---

[1] كمال الدين حسام أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج2، إشراف وتقديم صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ص، ص 596، 597.

[2] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 276.

[3] غانية بعيو، المرجع السابق، ص 137.

[4] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 276.

[5] غانية بعيو، المرجع السابق، ص 138.

ج – موقف الطائفة المسيحية:

الرعايا:رغم كل ما قدمته الدولة العثمانية من مكاسب وتنازلات في ظل التنظيمات لهم، ساوتهم وميزتهم عن فئة المسلمين وزادت من ثروتهم ومكانتهم على اختلاف طبقاتهم، إلا أن هذه الفئة ظلت متمسكة بالامتيازات ورافضة للتنظيمات، اذ خشيت خسارة ماحققته من مكاسب اقتصادية، ثقافية وحماية اجنبية في ظل الامتيازات[1].

كما نلتمس رفضهم للتنظيمات انه بعد إعلان خط هاميون 1856م قام مسيحيو بلغاريا بثورات ضد ملاك الأراضي المسلمين، اذ كتنوا لا يدفعون الضرائب على الإطلاق وبمساواتهم مع المسلمين الغيت امتيازاتهم واعفاءاتهم[2].

[1] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 63.

[2] غانية بعيو، المرجع السابق، ص ص 142-143.

خـــاتـــمـــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وصلنا إلى مجموعة من النتاج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ أن الموقع الجغرافي الإستراتيجي لبلاد الشام أهلها بأن تكون همزة وصل بين الأناضول وبلاد الشام، فكانت منطقة جذب.
- ❖ كانت بلاد الشام عبارة عن فسيفساء بشرية حيث جمع على أرضها مختلف الأجناس(العرب، العثمانيين، الأوروبيين مثل:الفرنسيين، الإنجليز، البنادقة..)، ومختلف الطوائف و الملل:المسلمين، وأهل الذمة(المسيحيين، اليهود...، الأمر الذي أوجد إمتزاج ديني، ثقافي وحضاري كبير في المنطقة.
- ❖ تم ضم بلاد الشام إلى الحكم العثماني عسكريا في عهد السلطان سليم الأول، وقسمت بلاد الشام إلى أربع ولايات وكل ولاية قسمت إلى سناجق، وذلك لتسهيل فرض وبسط الحكم العثماني في المنطقة.
- ❖ إستغلت مختلف الدول الأوروبية الإمتيازات التي حصلت عليها داخل الدولة العثمانية لخدمة مصالحها، وفرض سلطانها في المنطقة، حيث تم إستغلال تلك التسهيلات والضمانات لتوسيع نفوذهم، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلاد الشام، وذلك من خلال إثارت النعرات والفتن الداخلية خاصة بين الطوائف الدينية.
- ❖ أصبح نظام الإمتيازات يستخدم من قبل الدول الأوروبية كوسيلة ضغط لتفرض حمايتها على الأقليات الأوروبية الموجودة في بلاد الشام، ومن ثمة نلاحظ أن الإمتيازات تحولت من ضمان ممنوح من قبل الدولة العثمانية إلى نظام مفروض بحجة حماية الرعايا.
- ❖ نظرا لتراجع مكانة الدولة العثمانية الذي قابله نهضة وتطور أوروبي لجأ سلاطينها الأواخر إلى الإصلاح وذلك بإصدار جملة من التنظيمات التي يعاب عليها أنها إستقت من النظم الأوروبية الغربية، وإبتعدت نوعا ما عن الشرع الإسلامي.

- التنظيمات العثمانية جاءت كحتمية لأثار الإمتيازات السلبية، إذ أن الإمتيازات ساهمت في تراجع وضعف الدولة العثمانية.
- وأخيرا فإن التنظيمات التي كان الهدف من إصدارها هو إصلاح وتقويم الوضع داخل الدولة العثمانية، لم يتم تجسيد ذلك بل العكس فأغلب الإصلاحات جاءت معززة لنظام الإمتيازات، حيث زادت من صلاحيات وتدخلات الأوروبيين في شؤون الدولة العثمانية خاصة في بلاد الشام.

الملاحق

الملحق رقم 1:خريط بلاد الشام



المصدر:عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص13.

الملحق رقم 2:جدول إحصائي يمثل مساحة وسكان الولايات والسناجق العثمانية التي تشكل أجزاء سورية الطبيعية.

مساحة وسكان الولايات والسناجق العثمانية التي تشكل أجزاء «سورية الطبيعية»

	المساحة بالكلم²	السكان
ولاية أضنة (بالنسبة إلى السناجق السورية الثلاثة)	٣٧,٢٠٠	٤٠٣,٤٠٠
ولاية ديار بكر (سنجق ديار بكر وحده)	٩,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ولاية الموصل (سنجق الموصل وحده)	٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
ولاية حلب (٤ سناجق)	٧٨,٦٠٠	٩٩٥,٨٠٠
ولاية بيروت (٤ سناجق)	٣٠,٥٠٠	٧٢٧,٤٤٨
متصرفية لبنان	٦,٥٠٠	٥٠٠,٠٠
ولاية دمشق (سورية) (٤ سناجق)	٩٧,٦٨٧	٩٥٥,٧٠٠
سنجق دير الزور	٨٥,٠٠٠	٨١,١٦٤
القدس	٢١,٣٠٠	٣٨٢,٠٦١
المجموع	**٣٩٥,٧٨٧**	**٤,٣٧٠,٥٧٣**

المصدر:وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص 40.

الملحق رقم 3:صورة السلطان عبد المجيد



المصدر :صا

لح كولن، المرجع السابق، ص 288.

الملحق رقم 4:نص خط كلخانة

«لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حدّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدّلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك والبلاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصيل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، فدرؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدّة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهدّدون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبث في بعض اجراءآت للتخلص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنه مضرّ بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما أنه في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته. ولا ينظر للانتفاع بأملاكه بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك أنه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة تعيشه وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

المصدر:محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 354.

الملحق رقم 5:مضمون خط الشريف الهمايوني

رأينا بسرور ما أعرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي، فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد السلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبًا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة في تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم، فتقدِّرون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها، وتجتهدون ببث هذه المزايا التي امتزتم بها في أولادكم، وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم، ومنحناكم فضلًا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها:

متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدُّتنا الملوكية من أولادكم الذكور، وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرًّا. وإذا انقرضت ذرِّيتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيًا كان في الولاية وإرثها، ومن وقع عليه من أولادكم الانتخاب لولاية مصر بالإرث بعدكم يجب عليه الحضور إلى الأستانة لتقليده الولاية المذكورة على أن حق التوارث الممنوح لوالي مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبًا أعلى من رتبة

المصدر:محمد فريد بك، المرجع السابق، ص245.

الملحق رقم 6:صورة السلطان عبد الحميد الثاني



المصدر:صالح كولن، المرجع السابق، ص 319.

قائمة

المصادر

والمراجع

الـقـرآن الـكـريـم. بـروايـة ورش عن نـافـع

أولا:المصادر.

1. ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تح:العمران علي ابن محمد، دار الفؤاد، جدة.

2. ريمون أندريه ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر:لطيف فرج، دار الفكر القاهرة، ط1، 1991.

3. السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1891–1908م) ، ط02 ،مؤسسة الرسالة،بيروت ،1979م.

4. الشهربستاني احمد، الملل و النحل، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي و شركاه، ج2، القاهرة، 1968.

5. ماكاريوس شاهين ،حسر اللثام عن نكبات الشام (وفيه مجمل أخبار الحرب الأهلية المعروفة بحوادث 1860 مع تمهيد وصف البلاد الجغرافي والسياسي)، ط1، 1895م

6. المحامي فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، تح:إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

7. مرغريت ماري، النظام الداخلي لمدرسة الفرنسيسكان، من المرسوم رقم 4564.

8. مؤنس رشاد الدين، المرام في المعاني والكلام، دار الراتب الجامعية، بيروت.

ثانيا:المراجع.

1.ابو اسماعيل سليم ، الدروز (تعريف و تاليف و تصنيف)مطابع الفضول الجميزة، بيروت، ب س ن.

2.أبو علية عبد الفتاح حسن ، الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، الرياض، 2008.

3.أحمد عبد العزيز عيسى، تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، كلية الآداب، جامعة دمنهور، مكتبة بستان دمنهور.

4.الأحمد محمد علي ، سقوط الخلافة عرب بلاد الشام والدولة العثمانية، دار الإسراء للنشروالتوزيع، دار حمورابي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م.

5.أنيس محمد ، الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514–1914كلية الاداب جامعة القاهرة، مكتبة الأنجلوالمصرية، دار الجيل للطباعة.

6.اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط4، اسطنبول، 2008.

7.أوغلى كمال الدين حسام ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج2، إشراف وتقديم صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م.

8.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

9.بيات فاضل ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2003.

10. التوجي محمد ، بلاد الشام ابان العهد العثماني، دار المعرفة، بيروت، 2004.

11. الجندي خالد عب القادر ، ابحاث في تاريخ الدولة العثمانية، ج2، اكساد، انقرة، 2020.

12. الخالدي مصطفى ، فروخ عمر ، التبشير و الإستعمار في البلاد العربية(عرض جهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للإستعمار الغربي، المكتبة العلمية ومطبعتها، ط1، 1953م، بيروت.

13. دوابه اشرف محمد ، الاقتصاد العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876–1909م، اسطنبول، أكتوبر 2018.

14. زكار سهيل ، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر روايات تاريخية معاصرة لحوادث عام 1860 ومقدماتها في سورية ولبنان، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق –حلبوني، 2006.

15. زوق مصبح، مؤلفات المعلم بطرس البستاني، مؤسسسة الفكر اللبناني، لبنان، ب س ن.

16. شاكر محمود ، التاريخ الاسلامي – العهد العثماني –، المكتب الاسلامي، بيروت، 2000.

17. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي–العهد العثماني، ج8، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991.

18. الشلق أحمد زكريا ، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516–1916م، كلية الاداب جامعة عين شمس، مصر العربية للنشر، ط1، 2002.

19. الشيخ رأفت غنيمي ، ناجي عبد الباسط هدهود، استراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869–1914م،(في اطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي)،مركز الحضارة العربية، القاهرة،ط1،2014م، ص 106.

20. الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، عين دراسات البحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994.

21. الصباغ عبد اللطيف ، تاريخ الدولة العثمانية، دن، 2013.

22. الصباغ ليلى، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 1989م.

23. صبحي عبد المنعم محمد، الرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين، العربي للنشر، القاهرة

24. صلابي علي محمد ، صفحات من التاريخ الإسلامي في الشمال الإفريقي 6 الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد، 2001.

25. ضاهر مسعود، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، نعهد الإنماء العربي، مكتبة مؤمن قريش، ط1 1986م، بيروت.

26. عبد المحسن عبد الله ، البحر الاحمر و الصراع العربي التنافس بين استراتجيتين، ط3، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ب س ن.

27. العثماني رفع محمود ، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة:بشير السباعي، إشراف:روبير مانتران، ج2، ط1، 1993، دار الفكر للدراسات والنشر.

28. العريض وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدول العثمانية وأثارها، دراسات–العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 24، ع 1، الجامعة الأردنية–عمادة البحث العلمي، 1997.

29. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994.

30. عزتلو يوسف بك أصاف، تاريخ السلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.

31. عطوان حسين ، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الاموي، دار الجيل بيروت لبنان، ط1140–1987م.

32. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516–1922)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

33. عوض عبد العزيز محمد ، التنظيمات العثمانية في الولايات العربية، كلية الآداب، جامعة الرياض، 2009.

34. غربي الغالي ، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

35. الغريري عبد العباس فضيخ ، سعدية عاكول الصالحي، سيداتي ولد اللداه، مطابع الأرز، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ.

36. فليفل علي احمد ، التاريخ السياسي و العنصري لمستعمرة راس الرجار الصالح، المكتب المصري للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.

37. كوثراني وجيه ، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين (السكان والإقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني في وثاق الدبلماسية الفرنسية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 3، 2013/

38. كولن صالح ، سلاطين الدولة العثمانية، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2014.

39. الكيلاني عمر نجم الدين، مفهوم الإصلاح في القران الكريم، مجلة ديالي ع الثامن والعشرون، كلية التربية الأصمعي، 2008.

40. مانتران روبير ، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر، ج2، القاهرة 1992.

41. المومني نضال داوود ، الشريف حسين بن علي و الخلافة، مكتبة الصفدي، عمان، 1992.

42. النجار جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1817م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1991م.

43. هاثاواي جين ، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516–1800م، تر:محمد شعبان صوان، دار الروافد الثقافية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2018 .

44. هولاكو متين، الخط الحديدي الحجازي–المشروع العملاق للسلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة محمد حواش، دار النيل، ط1، 2011م.

45. ياغي إسماعيل أحمد ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكات، الرياض، ط1، 1996م.

46. ياغي إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط2، مكتبة العبيكان، 1998.

47. يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل للنشر، استنبول، 1988.

48. يوسف حكيم، بيروت و لبنان في العهد العثماني دار النهار، ط4، بيروت، 1991.

ثالثا المجلات:

1. الثقفي يوسف بن علي رابع، معاهدة الامتيازات العثمانية- الفرنسية لعام 941هـ-1535م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مج 6، ع6، جامعة أم القرى-كلية الشريعة الإسلامية، 1982.

2. الجبوري هيثم محيي طالب و عبد الجبوري زينب حسن ، اثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر، مجلة جامعة بابل، المجلد 63، العدد 3، 2015.

3. جيحان اسراء شريف ، سياسة الامير فخر الدين المعني تجاه الدول الاوروبية، مجلة التراث العلمي، العدد 2، بغداد، 2015.

4. حسبي لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مجلة الهلال، مطبعة الهلال مصر، سنة 1921.

5. ذنون يونس الطائي، الموصل سنة 1909بقلم ويلكي يونك، دراسات موصلية، العدد 43، 2013.

6. عامر محمود ، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جامعة دمشق، حزيران، 2012.

7. غازي أماني جعفر ، السلطان ابراهيم بين الحقيقة و الافتراء (1616-1648)، مجلة البحوث، كلية الاداب، ب س ن.

8. مصطفى نيفين و مشيب محمد عبد الله، هدية السلطان عبد الحميد الثاني من دفتر ذكريات العائلة (1876–1909م)، مجلة بحوث كلية الآداب.

9. مندور عصام عمر ، الاحتكار و تطبيقاته المعاصرة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 2، سعودية، 2016.

رابعا الرسائل الجامعية:

1. بعيو غانية ، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، اشرف:الغالي غربي، جامعة الجزائر، 2008–2009.

2. تومي حمزة ، الإصصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792–1924)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، مناقشة كمال بيرم، محمد يعيش، محمود بوكسيبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015–2016م.

3. الحنفي يسرى محمد عبد الهادي ، أثر الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف د عمر سالم بابكور، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001م.

4. الرحبي حبيب بن حسين بن خلف ، الاحوال السياسية في الدولة العثمانية، جامعة اليرموك و كلية الاداب، الأردن، 2015–2016.

5. زنيد خالد أحمد سلمي ، التجارة في بلاد الشام حتى نهاية العصر العباسي الأول، مذكرة إستكمال درجة الماجستير، إشراف:فالح صالح حسين، قسم العلوم الإنسانية و الإجتماعية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 1992.

6. صافي حبيب، مدخل للمسيحية و تاريخها و محاضرة 10، كلية العلوم الانسانسة و الاجتماعية، جامعة وهران، 2020

7. فرحان يوسف سامي ، ظهور المعارضة وبدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي، الدراسات العليا الماجستير، جامعة الانبار.

8. قاري ياسر بن عبد العزيز محمود، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الثقفي يوسفي بن علي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2001.

9. مصطفى محمد نجم الدين، الدساتير والقوانين العثمانية..الجذور والتوجه الجديد، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، إشراف:فواز علي عبابنه، قسم القانون، كلية القانون والسياسة كوبنهاجن، الدنمارك، 2013م.

خامسا الموسوعات:

1. الزبيدي مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2003.

2. صلاواتي ياسين، الموسوعة العربية الموسعة، موسوعة التاريخ العربي، م8، بيروت، 2001.

3. غربال شفيق ، موسوعة العربية المسيرة، مكتبة العصرية صيدا، ج2، بيروت، ب س ن.

4. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 1، دار الهدى، بيروت.

سادسا القواميس و المعاجم:

1. Dictionnaire Oxford Arabic ،Arab Bland2014 ، ،p 44

2. ابن منظور، لسان العرب، تق:أحمد الفارس، دار صادر، بيروت، مج 2.

3. عمر أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة, مج1، 2008.

4. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت 1998.

5. مختار أحمد عمر،معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد1،الطبعة1(2008م).

سابعا المقالات:

جاسم إياد ناظم،الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، الدراسات العليا

دكتراه،ص1-16.

فهرس المحتويات: